تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية

د. لطرش ذهبية*، جامعة سطيف 1 (الجزائر)، lat_dah@hotmail.com

د. كتاف شافية، جامعة سطيف 1 (الجزائر)، chafia.kettaf@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/02/05	تاريخ القبول: 2019/05/10	تاريخ النشر: 2019/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الآثار الناتجة عن تراجع أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014 على الاقتصاد الجزائري ومختلف مؤشرات توازنه الكلي(الناتج المحلي، الموازنة العمومية، التضخم، ميزان المدفوعات، صندوق ضبط الإيرادات و احتياطي الصرف..) ، واهم التحديات التي تواجهه لإحداث التنويع الاقتصادي باعتباره خيارا استراتيجيا لضمان استدامة النمو الاقتصادي وفك ارتباطه بتقلبات أسعار الطاقة في الأسواق الدولية. وقد خلصت الدراسة إلى أهمية تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال تطوير القطاع الزراعي والصناعي وقطاع السياحة و تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الجزائري و تنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط- التنويع الاقتصادي- النمو الاقتصادي المستدام- النموذج الاقتصادي الجديد للنمو – سلسلة القيمة العالمية

Abstract :

This study aims to clarify the most important impacts of oil prices decline since juin 2014 on the algerian economics , especially on it's macroeconomics indicators (GDP, inflation, balance of payments, oil stabilisation fund and exchange reserve..) ,and the most important challenges facing algeria to diversify it's economy in order to ensure the sustainability of economic growth and its decoupling of energy price fluctuations in international markets .The study concluded the importance of diversification of the supply base through the development of the agricultural and industrial sectors and the tourism sector, diversifying the income sources and the structure of exports outside the hydrocarbons sector.

Keywords: Oil prices - Economic diversification - Sustainable economic growth - The new economic model of growth - The global value chain

*المؤلف المرسل: لطرش ذهبية، lat_dah@hotmail.com

مقدمة

أضحى التنوع الاقتصادي في العقود الأخير من الأهداف الإستراتيجية الكبرى للحكومة الجزائرية، لمواكبة التطورات السريعة التي يعيشها الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة والتكنولوجيا و للتكيف مع تنامي المخاطر الناتجة عن تمركز الصادرات الجزائرية في المنتجات الطاقوية، التي شهدت أسعارها منذ منتصف جوان 2014 انخفاضا ملحوظا ترك آثارا جد وخيمة على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية وعلى استدامة النمو الاقتصادي. وهو ما أدى إلى إعادة طرح قضية تنويع الاقتصاد والصادرات على دائرة النقاش من جديد، لا سيما وان جهود التنويع الاقتصادي التي قامت بها الجزائر في العقود الأخيرة تعتبر خطوة ايجابية إلا انه يتعين عليها بذل المزيد من العمل في هذا المجال لان نموذج النمو الحالي يشوبه الكثير من نقاط الضعف، و لابد من البحث عن البدائل المناسبة لزيادة تنويع الاقتصاد بالاعتماد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية

متنوعة وغير متركزة لتقليل مخاطر التعرض لتقلبات سوق النفط العالمية، ومواجهة توقعات نضوب هذه الثروة في الأجلين المتوسط والبعيد والمساعدة على خلق الوظائف في القطاع الخاص وتنويع مصادر الدخل، مما يسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج وتحسن مستوى معيشة الأفراد وخلق تنمية مستدامة من خلال توظيف هذه العوائد .

الإشكالية:

كيف يمكن إحداث التنويع الاقتصادي في الجزائر للتقليل من آثار وتداعيات الصدمة النفطية الحالية؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

أولا-مدخل إلى التنويع الاقتصادي؛

ثانيا-آثار تراجع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؛

ثالثا-آليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري لمواجهة تداعيات الأزمة النفطية.

أولا: مدخل إلى التنويع الاقتصادي

1-تعريف التنويع الاقتصادي

يُعرَف التنويع الاقتصادي على انه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[1]، كما يشير الى "استخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والاستثمار في المجالات ذات الانتاج الحقيقي". كذلك يعني "إيجاد مصادر إضافية غير نفطية للعملة الأجنبية ولإيرادات الموازنة العامة وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية/الخدمية لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل، بعيدًا عن الاستخدام الحكومي.

كما ينظر إلى التنويع الاقتصادي من زاوية تنويع مصادر الدخل و توسيع القاعدة الانتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية السلعية منها والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي، للتقليل من المخاطر الناتجة عن الاعتماد والتركيز على قطاع واحد خاصة اذا كان ريعيا، وذلك بتوسيع عدد المنتجات المصنعة و اكتساب الامكانيات والمقومات في اكثر من قطاع او نشاط اقتصادي، مما يسهم في اقامة ركائز اقتصاد حقيقي (إنتاجي، مالي و خدمي) وخلق مصادر دخل متنوعة و مستديمة[2].

ويعرف أيضا على انه " الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسة في البلد، التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد . اي ان التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير الى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، و يمكن ان يكون التنويع في مصادر الناتج المحلي او تنويع مصادر الايرادات في الموازنة العامة او تنويع الاسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق التصدير[3].

-كما يشير مفهوم التنويع الاقتصادي الى الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع النفط وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية للإيرادات، كما يقصد به بالنسبة للدول التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها و اعطائه دورا رياديا. و بالنسبة للدول الغنية بالموارد الطبيعية فان الحجة الاساسية للتنويع الاقتصادي هي الرغبة في تفادي نقمة الموارد الطبيعية وخاصة المرض الاقتصادي الهولندي، بالإضافة الى تجنب التأثيرات السلبية لتقلبات اسعار هذه الموارد الطبيعية على اقتصادياتها، حيث ان التنويع يجعل البلد اقل عرضة للمخاطر المرتبطة بنقمة الموارد الطبيعية[4].

و يذهب البعض الآخر من الاقتصاديين إلى اعتبار التنويع الاقتصادي بأنه عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل بينما يرى آخرون بأنها عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاع الصناعي والقطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي، في حين يعرف آخرون

التنويع بأنه عملية نسبية لتحول الاقتصاد القومي و إخراجه من الوضع الذي سماه watkins في 1963 في حالة كندا بفخ المنتجات الأولية الأساسية [5] .

مما ذكر سابقا يمكن القول أن التنويع الاقتصادي هو عملية ديناميكية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل تسهم في تقليص الاعتماد على عوائد الريع وتقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. مما يؤدي إلى فتح مجالات إنتاجية وخدماتية جديدة ذات قيمة مضافة أعلى قادرة على تثمين الموارد الاقتصادية المتاحة وتوفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية تلعب دورا كبير في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط والطويل وضمان استدامتها.

2- أقسام التنويع الاقتصادي

يقسم الاقتصاد السياسي التنويع الاقتصادي إلى نوعين [6] :

-التنويع الأفقي: و هو خلق منتجات جديدة كالتعدين، الطاقة، الزراعة...

-التنويع العمودي: هو استخدام مخرجات نشاط الحبوب مثلا لتكون مدخلات لنشاط اخر كصناعة الحلويات والسميد لرفع القيمة المضافة للمنتج باستخدام مدخلات محلية اومستوردة، عبر روابط أمامية وخلفية.

كما يمكن التمييز في هذا الإطار بين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق، حيث [7] :

2-1-تنويع المنتجات

و هو منهج تتجه إليه معظم الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على إنتاج وتصدير المواد الأولية، والتي تسعى إلى بناء قاعدة إنتاجية منوعة، من خلال الدخول في فضاءات إنتاجية جديدة للحد من ظاهرة التمركز الإنتاجي والمخاطر المرتبطة بها كلعنة الموارد و العلة الهولندية. وهو ما يسمح بإحداث نوع من التغيير الكمي والكيفي في هيكل الإنتاج لا سيما إذا ما تم التركيز على الأنشطة ذات التكنولوجيا العالية والمهارات التي تسهم فعلا في رفع الإنتاجية وتحسين جودة المخرجات.

2-تنويع هيكل الأسواق: تنبع أهمية هذا التنويع للتقليل من حدة المخاطر المتأتية من التمركز الجغرافي لصادرات العديد من الدول إلى أسواق معينة، خاصة عند انخفاض الطلب من هذه الأسواق. غير أن وجود تنوع في الأسواق يسمح باستقرار الصادرات من خلال تغطية نقص الطلب في سوق معين بزيادة الطلب في أسواق أخرى ويعد من المؤشرات الدالة على قدرة البلد على المنافسة دوليا. . أضف إلى ذلك أن القدرة على تنمية علاقات تجارية وتشاركية يسمح بالنفاذ إلى أسواق جديدة وتعددها مما يقلل من حجم الصدمات الخارجية ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة.

3-اهداف سياسات التنويع الاقتصادي

تهدف سياسات التنويع الاقتصادي في معظم الدول لا سيما الريعية إلى تقليل المشاكل الناتجة عن التركيز على مصدر واحد للدخل، و من ذلك ما اشتهر بتسميته بالمرض الهولندي أو العلة الهولندية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وضعف تراكم رأس المال البشري نتيجة غياب آليات التحفيز من القطاع العام والخاص، وضعف تنافسية القطاع الصناعي، إضافة إلى الآثار السلبية للازمات العالمية على قدرة الحكومات على تنفيذ الخطط الاقتصادية و المشاريع التنموية و على تراكم عوامل الإنتاج. والى تقليل الاعتماد على مورد واحد لتمويل الموازنة العامة وتغطية النفقات، و الى توسيع فرص الاستثمار و استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها وتقوية اوجه الترابط في الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الاسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين. و في غالب الاحيان تركز جهود التنويع الاقتصادي على تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية متداخلة تتمثل في تثبيت النمو الاقتصادي، توسيع قاعدة و مصادر الدخل او الايرادات ورفع القيمة المضافة القطاعية. بالإضافة الى أهداف أخرى مكملة ترتبط برفع القوة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية و زيادة اثر التعلم effet d'entrainement على مستوى القطاعات الاخرى. و كما يعد التنويع ضرورة حتمية لخلق اقتصاديات تنافسية ومن اجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المواد الريعية [8] .

كما يهدف التنويع الاقتصادي إلى تنمية فرص الاستثمار المحلي والأجنبي في المجالات التي يمتلك فيها البلد ميزة تنافسية وفتح المجال للاستثمار في القطاع التكنولوجي وإدخال الصناعات المتطورة، وزيادة الشركاء التجاريين والدخول إلى الأسواق العالمية

بإمكانيات منافسة نتيجة التنوع. وزيادة درجة التكامل القطاعي و رفع معدل استغلال الطاقات الإنتاجية، مما يسهم في رفع القيمة المضافة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل و توفير بعض الوظائف، وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من تقلباته . أضف إلى ذلك دوره المحوري في خلق قاعدة إنتاجية متنوعة صناعية وخدماتية ذات قيمة مضافة مرتفعة توفر الكثير من الفرص أمام تصدير منتجات جديدة غير تقليدية بدلا من تصدير المواد الأولية ذات القيمة المضافة المنخفضة. ومن جهة أخرى يقود التنويع الاقتصادي إلى تحفيز النمو الاقتصادي و ذلك من خلال [9]:

-رفع إنتاجية رأس المال البشري والتطوير المالي؛

-تقليل المخاطر الاستثمارية و المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي ؛

-تقليص حجم المخاطر الناتجة عن انخفاض و تراجع إيرادات الصادرات والمساهمة في رفع معدل التبادل التجاري؛

-توطيد درجة العلاقات التشابكية بين العلاقات الإنتاجية وتقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، مما يسهم في تعزيز عملية التنمية المستديمة.

و لقياس التنويع الاقتصادي يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات لعل أهمها [10]:

-معدل ودرجة التغير الهيكلي، وتقاس بمساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو نقصان مساهمة هذه القطاعات مع مرور الزمن، كما تنبع أهمية قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات.

-درجة عدم استقرار معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي و علاقتها بعدم استقرار المادة الرئيسية لدخل الوطني (النفط مثلا في حالة الجزائر)، حيث ان مفهوم التنويع يفترض الاتجاه نحو الاستقرار وتراجع حالات عدم الاستقرار مع مرور الزمن؛

-تطور الايرادات النفطية كنسبة من اجمالي ايرادات الحكومة، حيث يهدف التنويع الاقتصادي الى تنويع وتطوير مصادر جديدة للإيرادات و تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية. و يستدل على ذلك بنمو واتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية ؛

-نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات و تركيبة او تشكيلة الصادرات غير النفطية، حيث كلما زادت مساهمة الصادرات غير النفطية على المدى الطويل كلما دل ذلك على الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي، مع الاخذ بعين الاعتبار التغيرات قصيرة المدى التي يمكن ان تكون مظللة ولا تعكس فعلا تغير هيكل الصادرات والتي قد تنجم عن تراجع أسعار النفط؛

-تطور اجمالي اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية، والذي يعكس تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛

-تغير مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، اذ ان التنويع الاقتصادي يسمح بزيادة وارتقاء مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وخلق القيمة المضافة وتوسيع مجالات استثماره و توظيف اليد العاملة؛

-مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيقها خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

ثانيا- آثار تراجع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

تعد الجزائر من الدول المصدرة للنفط حيث تصدر 541 الف برميل يوميا من انتاجها الكلي المقدر بحوالي 1.1 مليون برميل يوميا. و يتوقع ان يرتفع انتاجها بشكل بسيط خلال الفترة 2014-2040 ليبلغ 1.4 مليون برميل يوميا [11]، و قد عرف إنتاجها من النفط الخام و الغاز الطبيعي تراجعا في السنوات الاخيرة بسبب التأخر المسجل في المشاريع و صعوبة اجتذاب الشركات الاجنبية للاستثمار و فجوات البنية التحتية اضافة الى جملة من المشاكل الفنية. و في ظل استمرار تدهور اسعار الطاقة العالمية و امام الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على قطاع الطاقة في الصادرات وإيرادات الميزانية العامة، فقد تسبب انخفاض اسعار النفط ، ابتداء من جوان 2014 في إحداث صدمةً كبيرة على الاقتصاد، لا سيما على نمو الناتج المحلي الاجمالي والمالية العامة والحسابات الخارجية و احتياطيات الصرف الأجنبي.

1-أثر تراجع أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي

إن الانخفاض المستمر لأسعار النفط، يؤثر بشكل سلبي ومباشر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم1: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

المؤشر	2010	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي(التغير السنوي%)	1.4	3.7	3.8	3.7	3.3	1.5	**3.5	**2.0	**1.3

المصدر:-صندوق النقد الدولي،تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر 2017، ص13.

- world bank group , economic transformation, MENA economic monitor, April 2018,p48.

**: توقعات لمجموعة البنك الدولي.

يلاحظ من الجدول أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر قد سجل ارتفاعا من 1.4% سنة 2010 إلى 3.7% سنة 2013 و3.8% سنة 2014، وحافظ على مستوى جد مقارب له في سنة 2015، حيث قدر ب 3.7%. و ذلك بسبب النمو المسجل في بعض القطاعات الإنتاجية لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع المحروقات، وتزامن ذلك مع تطبيق الجزائر لبرنامج دعم النمو الاقتصادي الثاني 2010-2015 الذي تميز بضخ حوالي 283 مليار دولار لتنشيط وتحفيز النمو الاقتصادي. وقد تراجع معدل النمو نسبياً في عام 2016 ليبلغ 3.3 % . وكان المحرك لاستمرار النمو هو تعافي انتاج النفط والغاز بعد عودة انتاج معظم الحقول الذي استهدفت سنة 2013، حيث سجل نموا قدره 3.6 %في سنة 2016 مقارنة مع 0.4 % في سنة 2015 ، و بالمقابل تراجعت وتيرة النمو في القطاعات غير النفطية الى 2.9 % في سنة 2016 من 5 %في سنة 2015 . وذلك أساسا بسبب تباطؤ النمو لا سيما في قطاع الزراعة والخدمات التي سجلت اسوا معدلات للنمو منذ سنة 2009 بسبب تقلص حجم الإنفاق[12] . و ارتفعت مساهمة الصادرات في النمو في سنة 2016 حيث قدرت ب 3.6 % و يتوقع تسجيلها لمعدلات نمو موجبة الى غاية سنة 2019 غير ان مساهمة الاستهلاك الحكومي كانت سلبية في سنة 2016 و يتوقع تسجيلها لمعدلات نمو سالبة الى غاية سنة 2019 .كما يوضحها الشكل الموالي:

جدول رقم 2: المساهمات في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2019

	2014	2015	2016 م	2017 م	2018 م	2019 م
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	3.8	3.9	3.8	1.5	0.6	1.5
الاستهلاك الخاص	4.4	3.3	3.9	3.5	3.5	3.4
الاستهلاك الحكومي	1.1	2.6	-2.2	-4.6	-0.4	-1.3
استثمارات إجمالي رأس المال الثابت	6.4	3.0	0.8	0.3	-5.3	-1.3
الصادرات، السلع والخدمات	0.2	0.5	3.6	2.0	2.5	2.6
الواردات، السلع والخدمات	8.6	-3.3	-3.7	1.6	1.0	1.0

المصدر: البنك الدولي، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقا، اقتصاديات اعادة الاعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقا، افريل 2017

و قد تحقق استمرار النمو في جانب منه بفضل الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لضبط اوضاع المالية العامة والتي سمحت بتخفيض عجز الموازنة من 16.2 %من إجمالي الناتج المحلي سنة 2015 إلى 12.2 % في سنة 2016. حيث وفي اطار مواجهة التراجع الحاصل في عائدات النفطية و ارتفاع فاتورة الواردات، لجأت الحكومة الى اعتماد مجموعة من الاجراءات التصحيحية في اطار قانون المالية 2016 ، الذي وضع على اساس سعر النفط 35 دولار للبرميل قائم على احداث تخفيض في الانفاق بنسبة 9 % يمس خاصة النفقات الرأسمالية وبالمقابل اقرار زيادة في ايرادات الضرائب بنسبة 4 % . و تشتمل مجموعة اجراءات تعزيز الايرادات على زيادة مقدارها 36 % في اسعار الوقود ورفع معدلات ضريبة القيمة المضافة على استهلاك الوقود والكهرباء، وزيادة الضرائب على تسجيل السيارات و استهلاك الكهرباء والغاز. و تندرج هذه الاجراءات ضمن برنامج اصلاح شامل لنظام الدعم التنازلي الذي يشكل تكلفة كبيرة تتحملها الدولة، حيث تبلغ قيمة الدعم على الوقود و انواع الدعم الاخرى حوالي 12 %من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي[13] . وفي سنة 2017 انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 1.5% بسبب إقدام الحكومة على إيقاف العديد من المشاريع التي كانت مبرمجة في الخطة الخماسية2015-2019 على أثر تراجع إيرادات النفط المصدر الأساسي المعتمد عليه في تمويل الاقتصاد الجزائري، و إلى الضعف المسجل في إنتاج المحروقات الذي انخفض بنسبة 1.4% في 2017، في الوقت نفسه يعتبر النمو في القطاعات خارج المحروقات متواضعا رغم التحسن الطفيف المقدر بـ2.3% في 2016 و2.5% في 2017، والذي يرجع إلى ضبط أوضاع المالية العامة[14]. ويتوقع أن يصل إلى ادني

مستوياته مسجلا 0.8 % في سنة 2018 بسبب تخفيضات الإنفاق المتوخاة ويتعافى مجددا على المدى المتوسط ليصل إلى 2.4 بحلول عام 2022 [15]. وفي سنة 2019 يتوقع أن تساعد زيادة معتدلة نسبتها 2.5% في إنتاج النفط والغاز بفضل بدء الإنتاج من آبار نفط جديدة ودخول عدد من مشروعات الغاز الطبيعي مرحلة الانتاج وتصحيح إيجابي لأسعار النفط وظهور بوادر ايجابية للإصلاحات التي تتبناها الحكومة لتحسين بيئة الاعمال على تخفيف الآثار السلبية لإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة والمعاملات الجارية على القطاعات الحقيقية غير النفطية [16]. و تحقيق انتعاش في معدل النمو ليقارب 1.5 %في سنة 2019.حيث تركز الحكومة جهودها في المرحلة الحالية على حفز مستويات التنويع الاقتصادي لدعم النمو الاقتصادي من خلال النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030 ، وذلك من خلال تبني عدة إصلاحات لتحسين مستويات جاذبية مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتعديل القوانين المنظمة لبيئة الأعمال وإصلاحات أخرى، هادفة إلى زيادة مستويات الكفاءة والتنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .في هذا الإطار يتوقع أن تحقق بعض القطاعات غير الهيدروكربونية تقدما ملموسا في الجزائر من بينها صناعتي السيارات والأدوية. غير انه تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن كل من الادخار الميزاني الهام والمستوى المعتبر لاحتياطات الصرف المشكلان خلال السنوات السابقة قد سمح باحتواء أثر الصدمة الخارجية على نمو النشاط الاقتصادي، وهو ما يساعد على مواصلة النمو الاقتصادي بوتيرة قوية في السنوات القادمة[17].

و على المدى المتوسط وبالرغم من أن النمو الكلي سيكون مدعوما بالتعافي المتوقع في الانتاج النفطي فان النمو خارج قطاع المحروقات يتوقع أن ينخفض خلال الفترة 2018 -2022 إلى اقل من 2% و سيضل اقل بكثير من مستوياته التاريخية على المدى المتوسط نتيجة مواصلة التقشف المالي و ضبط أوضاع المالية العامة و القيود على الائتمان نتيجة تباطؤ الودائع[18] .

حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي من7.1 %سنة 2013 إلى 5.7 %في سنة 2014 والى 5 %في سنة 2015 ثم إلى 2.9 %في سنة 2016 و الى 1.3 % في سنة 2017 ويتوقع تراجعه إلى مستوى 0.3 %في سنة 2018. حيث يتوقع ان يحافظ القطاع الزراعي على مستوى نمو ضعيف لا يتجاوز 3.9 %سنة 2019 و القطاع الصناعي سيشهد تراجعا في معدل النمو من 4.1 % في سنة 2016 إلى 3.1 %في سنة 2018 و 3.2 %في سنة 2019، في حين سيشهد قطاع الخدمات معدلات نمو سالبة ، حيث يتراجع معدل نموه من 3.2 %سنة 2016 إلى -2.2 %سنة 2017 و -5.0 %سنة 2018 و -2.8 %سنة 2019 [19].

2- أثر تراجع أسعار النفط على احتياطي الصرف و ايرادات صندوق ضبط الموارد

يعد احتياطي الصرف الأجنبي أداة هامة للبنك المركزي الجزائري يستعمله للإدارة والحفاظ على استقرار العملة من خلال تدخله في سوق الصرف، ولقد عرفت احتياطيات الصرف الأجنبي تطورات عدة، نتيجة تغيرات الأسعار النفطية . حيث تراجعت لتبلغ 144.13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 و 114.14 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2016 مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار سنة 2013 و يتوقع ان تنخفض الى 60 مليار دولار سنة 2018 [20]. وخلال السداسي الأول من سنة 2017 و ترافقا مع التطور غير المواتي لميزان المدفوعات شهدت الاحتياطيات الرسمية للصرف تراجعا ب 7.846 مليار دولار مسجلة 106.292 مليار دولار في نهاية شهر جوان 2017 [21].أما بالنسبة لإيرادات صندوق ضبط الموارد، فقد شهدت تقلبات كبيرة في الاونة الاخيرة متأثرة هي الاخرى بتراجع أسعار النفط، و هو ما أدى إلى عدم القدرة على بلوغ الحصيلة التي كانت متوقعة والمقدرة ب 7226.4 مليار دولار حسب قانون المالية 2014 و تحقيق رصيد اجمالي للصندوق في حدود 4774 مليار دج اي ما يقارب 60 مليار دولار. و قد تآكلت حصة من موارد الصندوق بسبب استمرار ارتفاع قيمة العجز الحاصل في الموازنة العمومية في سنتي 2015 و 2016 على التوالي ولجوء الحكومة الى اقتطاع جزء من موارده لتغطية ذلك العجز. و الشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم1: تطور إيرادات صندوق ضبط الموارد في الجزائر (2010-2016)

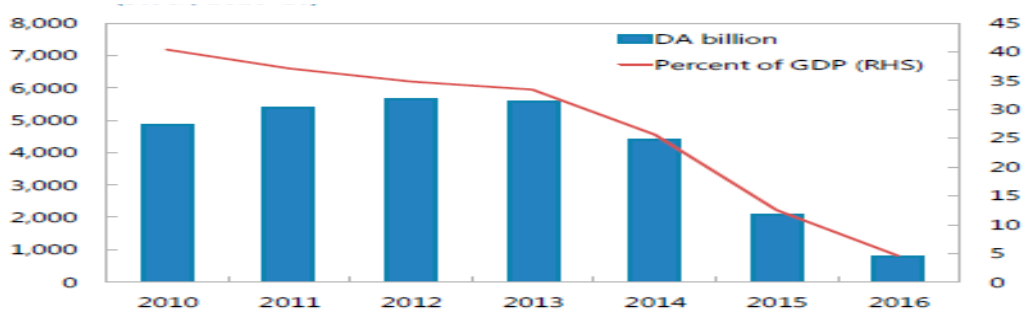

Source : IMF, 2017 article 4 consultation, press release ; staff report ; and statement by the executive director for Algeria, juin 2017, p.7

يتضح من الشكل جليا التراجع الحاصل في ايراد صندوق ضبط الايرادات في الجزائر، من حوالي 40 %من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2010 إلى 35 %من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2013، ثم تراجعه الى اقل من 25 %في سنة 2014 بسبب تراجع اسعار البترول، ثم تأكل جزء كبير من عوائده التي تراجعت الى 2.072ر5 مليار دج نهاية 2015 مقابل 4.408ر5 مليار دج نهاية 2014 اي ما يمثل تراجعا بنسبة 120 % ، و هو ما جعل موارده لا تشكل إلا 12.3 %من اجمالي الناتج المحلي في سنة 2015 مقارنة ب 25.6 % في سنة 2014. و تراجعت الى 5 % من اجمالي الناتج المحلي سنة 2016.

و في هذا الاطار اقدمت الجزائر على تجميد رصيد صندوق ضبط الإيرادات، الموجه عادة لتغطية العجز المتوقع في الموازنة العامة، عند 840 مليار دينار حتى نهاية ديسمبر 2016 مسجلا انخفاضا بنحو 120 %.

و تتكون هذه الموارد من 740 مليار دج وهو المبلغ الذي تم تجميده في هذا الصندوق نظرا لكونه الرصيد الادنى الاجباري منذ جوان 2016 وفائض الجباية البترولية المسجلة خلال 2016 اي 98 مليار دج، وتم استغلال هذا المبلغ لتغطية عجز سنة 2017 من خلال توظيف 7.4 مليار دولار متبقية في صندوق ضبط الإيرادات . وكان قانون المالية 2017 قد ألغى العتبة المرتبطة بالرصيد الأدنى الأقصى والإجباري الخاص بهذا الصندوق الذي حدد بـ 740 مليار دج من أجل الامتصاص الجزئي لعجز الخزينة في 2017 نتيجة لتراجع فائض الجباية النفطية منذ السداسي الثاني لسنة2014 [22].

3- أثر تراجع أسعار النفط على الموازنة العامة

ان الاعتماد القوي للمالية العامة على الجباية البترولية جعلها تتأثر بصفة كبيرة وشديدة بتراجع اسعار النفط . وقد ترجم الانخفاض المسجل في إيرادات الجباية البترولية وارتفاع النفقات العمومية بتفاقم عجز الرصيد الاجمالي للخزينة وتأكل موارد صندوق ضبط الايرادات. حيث تقلصت ايرادات الجباية البترولية من 3388.4 مليار دينار سنة 2014 الى 2273.5 مليار دولار سنة 2015. بالمقابل ارتفعت النفقات العمومية من 6995.7 مليار دينار في سنة 2014 الى 7656.3 مليار دينار في سنة 2015 ، أي ارتفاع ب 9.4 %، و بلغ عجز الرصيد الاجمالي للخزينة 2621.7 مليار دينار أي 15.8 %من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2015 مقابل 8.0 %في سنة 2014. وقد ادى هذا العجز الممول بواقع 89.1 %بالاقتطاعات من موارد صندوق ضبط الإيرادات الى انخفاض قوي لقائم هذا الصندوق الذي انتقل من 4408.5 مليار دج في نهاية سنة 2014 الى 2072 مليار دج في نهاية سنة 2015 اي تآكل ب 53 %خلال سنة واحدة.

وفي نهاية سنة 2016 بلغت النفقات العمومية 7303.8 مليار دج ، وهو مستوى ادني بقليل من المستوى المسجل في سنة 2015. وخلال نفس الفترة واصلت ايرادات الجباية البترولية انخفاضها، حيث بلغت 1805.4 مليار دينار في نهاية سنة 2016 مقابل 2273.5 مليار دج في نهاية سنة2015 [23].

جدول رقم3: تطور رصيد المالية العامة في الجزائر

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رصيد المالية العامة (%) من إجمالي الناتج المحلي	0.4	8.0-	17.5-	15.7-	8.2-	*2.7-	*5.2-	*1.9-

المصدر:صندوق النقد الدولي،تقرير أفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر 2017،ص13.

- World bank group, economic transformation, MENA economic monitor, april2018, p48.

(*): توقعات.

ارتفع عجز الميزانية في الجزائر من 0.4 % من اجمالي الناتج المحلي سنة 2013 إلى 8 سنة 2014 و في سنة 2015 وللسنة السابعة على التوالي سجلت المالية العامة عجزا في الميزانية بلغ 2553.2 مليار دج، أي ما يعادل 17.5 % من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي. و بينما تم تمويل عجوزات السنوات 2009 الى غاية 2012 دون اللجوء الى اقتطاع من مخزون الادخار المالي المودع لدى بنك الجزائر فان تمويل العجز لسنة 2014و 2015 تم بواسطة اقتطاعات معتبرة من صندوق ضبط الإيرادات [24]، مما أدى إلى تراجع حصيلة إيراداته كما سبق الإشارة إليه.

تجدر الاشارة الى ان عجز سنة 2014 كان قد وقع في ظل ارتفاع سعر البرميل الى 100 دولار، و يمكن ارجاع هذه الهشاشة الى انخفاض الجباية البترولية و ضعف الضريبة العادية وكذا الارتفاع الواسع للنفقات العمومية بدءا من سنة 2010. في حين كان عجز سنة 2015 نتيجة للانخفاض في ايرادات الميزانية (-11.1 %) المرتبطة بانخفاض ايرادات الجباية البترولية (-30 %) وعن الارتفاع في نفقات الميزانية(9.4 %) [25]،الأمر الذي دفع الحكومة الى تجميد التوظيف في الوظيف العمومي وتجميد العديد من المشاريع التي لا تحض بالأولوية الاقتصادية والاجتماعية وعدم القدرة على تنفيذ البرنامج الانمائي الخماسي(2015-2019) الذي يتطلب انفاقا سنويا يقارب 55.2 مليار دولار سنويا.

و قد قدر العجز الموازني ب 15.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2016 و انخفض إلى 8.2 %سنة 2017 ويتوقع في ظل التدابير التقشفية التي اعتمدت في قانون المالية لسنة 2018 أن يتراجع العجز إلى 2.7%من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018 ، حيث يتوقع نمو الإيرادات الإجمالية لتشكل 30.9 %من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2018 و لا سيما إيرادات الجباية البترولية لتشكل 14.7 % من إجمالي الناتج المحلي خلال سنة 2018 مقابل 10.4 %من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2016. اما بالنسبة للنفقات فيتوقع ان تنخفض من 43.5 % من اجمالي الناتج المحلي لسنة 2016 إلى 33.5 %من إجمالي الناتج المحلي خلال سنة 2018. و بذلك يتوقع ان يتحسن رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2017-2018 نتيجة التصحيح المقرر القائم على تطبيق زيادات في اسعار الطاقة و فرض ضرائب جديدة و تطبيق زيادات في المعدلات الضريبية و ضبط الانفاق الجاري حيث يقارب 3 %و 2.7 %خلال هذه الفترة على الترتيب[26] .

وأمام تزايد أهمية الإيرادات النفطية التي تعد بمثابة المساهم الأكبر في اجمالي ايرادات الخزينة العمومية بنسبة تفوق 60 % لجأت الحكومة إلى اعتماد تدابير لتقييد النفقات العمومية و تخفيض مستوياتها . و في هذا الاطار يعد مشروع موازنة سنة 2017 بداية نهج مسار مالي جديد تنتهجه الحكومة خلال الفترة 2017-2019 يتسم بترشيد النفقات و العمل على زيادة الموارد غير النفطية لدعم النمو الاقتصادي. و لعل اهم ما يميز هذا النهج هو وضع سقف لمستوى الانفاق العام بما لا يتعدى 7000 مليار دينار جزائري [27]، مع العمل على تحقيق زيادة سنوية في مستوى الايرادات الضريبية لا يقل عن 11 %. فقد بلغ تقدير مستوى الايرادات العامة في قانون المالية لعام 2017 حوالي 5635 مليار دينار جزائري تتضمن إيرادات نفطية بواقع 2200 مليار دينار و ايرادات غير نفطية بواقع 3435 مليار دينار، فيما قدرت النفقات بنحو 6883 مليار دج و تمثل النفقات الجارية حوالي 67 % من هذا المبلغ. فيما سجلت النفقات الرأسمالية تراجعا كبيرا في ميزانية 2017 بواقع 28 %و هو ما يؤثر على مستويات النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط. كما تضمن قانون المالية لسنة 2017 زيادة في قيمة الايرادات غير النفطية بما يقدر بحوالي 21 % و ذلك بناءا على الاجراءات و الاصلاحات المالية المتضمنة في القانون و من بينها رفع ضريبة القيمة المضافة من 17% إلى 19 %بالنسبة للمعدل العادي ومن 7 %إلى 9 %بالنسبة للمعدل المنخفض ما سمح بوصول حصيلة الضريبة الى 110 مليار دينار في مجال العقارات، و إخضاع الإيرادات الناتجة عن بيع العقارات لضريبة على الدخل العام بمعدل ثابت 5

% في حين أعفيت من هذه الضريبة الارباح المتأتية من بيع مبنى مملوك لمدة تفوق 10 سنوات. كما تضمن القانون رفع ضريبة الاستهلاك المحلي إلى 30 %على السلع الكمالية والفاخرة. اضافة الى ذلك شمل القانون اصلاحات تتعلق بدعم منتجات الطاقة المستوردة او المنتجة محليا، مما سمح بتوفير 10.7 مليار دج لصالح الخزينة العمومية[28].

و نتيجة لذلك ازداد الدين المحلي المستحق بنسبة 137% بين عامي 2015 و 2016 ، مما يعكس خيار السلطات في طلب السوق المحلية لتلبية احتياجات التمويل ، لا سيما في سياق القرض السندي. في حين تبقى المبالغ المستحقة على مستوى مستدام من 19 %من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2016 ، مقابل 8.3 % في نهاية عام 2015. يتضمن الدين المحلي اثنين من المكونات .الأول ، وهو دين الدمج ، يشكل 55 % من المبلغ المستحق في عام 2016. ويتم إصداره للمصارف العامة كجزء من إعادة تنظيم القروض المتعثرة في محافظها .ويركز الدين الثاني 45% على القضايا في سوق الأوراق المالية الحكومية ويغطي العديد من الاستحقاقات التي تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى 15 سنة ، فيما يتعلق بالدين الخارجي ، واصلت الجزائر من 2005 إلى 2015 سياسة تسديد الديون وعدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي . وفي نهاية عام 2015 شكل المبلغ غير المسدد من الدين العام الخارجي 0.5 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي ، بقيمة 720 مليون دولار[29]،كما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم2 :حصة الديون الخارجية المستحقة في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات.

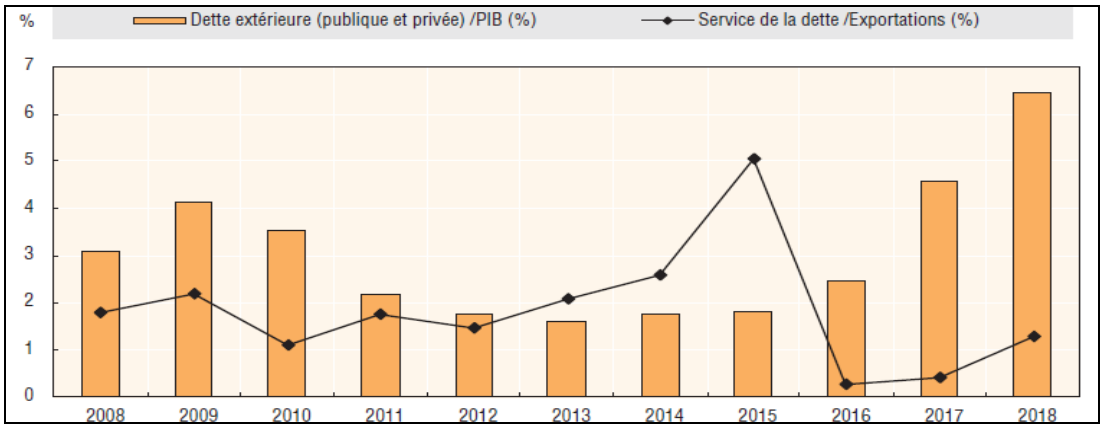

Source: rapport annuel,africaneconmicoutlook,2017,algerie,P08.

سجلت خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات تراجعا ملحوظا منذ سنة2011 ، حيث لم تتجاوز نسبة 2 % في سنة 2012 غير أنها عرفت ارتفاعا منذ سنة 2013، وبلغت أقصى مستوى لها سنة 2015، حيث تجاوزت نسبتها 5 من إجمالي الصادرات. بالمقابل سجل كذلك تراجعا كبير في حجم الدين الخارجي للجزائر، حيث عملت الحكومة على تسديد مستحقاتها بشكل متواتر سمح بتراجع نسبة الدين الخارجي إلى اقل من 2 %من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014، غير انه شهد ارتفاعا إلى مستوى فاق 4 %من إجمالي الناتج المحلي سنة 2017 و يتوقع أن يرتفع إلى مستوى 6.5 %في سنة 2018 بسبب تراجع الناتج المحلي الإجمالي و احتمال اللجوء للاستدانة الخارجية بسبب الأزمة النفطية التي تمر بها الجزائر.

4- أثر تراجع أسعار النفط على الحساب الجاري و ميزان المدفوعات

تعتمد الدول المصدرة للنفط و من ذلك الجزائر ، بشكل رئيسي على عوائد تصدير النفط في دخلها الوطني؛ فأي تغيرات ملموسة في سعر النفط من شأنها أن تنعكس على قيمة إجمالي صادراتها، ومن ثمّ على أرصدة حسابها الجاري. و كما هو معروف فان عوائد تصدير النفط تتراجع عند انخفاض الاسعار حتى و لو حافظت كميات التصدير على مستوياتها او حتى لو زادت بنسب معينة من نسب انخفاض السعر. و تضمحل عندما تنخفض مستويات السعر بشكل كبير كما حصل منذ نهاية سنة 2014. حيث دفع تهاوي اسعار النفط من 100.2 دولار في سنة 2014 الى متوسط 53.1 دولار للبرميل في سنة 2015 الى التأثير سلبا على حصيلة الصادرات النفطية التي تراجعت ب 43.4 % حيث انخفضت من 58.46 مليار دولار سنة 2014 الى 33.08 مليار دولار سنة 2015 . و امام التراجع الحاصل في الصادرات خارج قطاع المحروقات سجلت الحصيلة الإجمالية للصادرات الجزائرية تراجعا من 60.13 مليار دولار سنة 2014 الى 34.57 مليار دولار سنة 2015 اي معدل تراجع قدر ب 42.5 %. بالمقابل

سجلت الواردات الجزائرية في ظل تراجع قيمة العملة الاوروبية الموحدة الاورو مقابل الدولار الامريكي (-16.55 كمتوسط سنوي) تراجعا، حيث انخفضت من 59.67 مليار دولار سنة 2014 الى مستوى 52.65 مليار دولار سنة 2015. مسجلة معدل تراجع قدر ب 11.8 شمل هذا التراجع معظم السلع [30].

و لهذا تم تسجيل عجز في الميزان التجاري قدر ب 17.03 مليار دولار في سنة 2015 مقابل فائض قدر ب 1.4 مليار دولار سنة 2014. وفاق مستوى العجز المسجل في سنة 2016 حجم 17.8 مليار دولار31. وبذلك انتقل عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في الجزائر من 4.4 % من اجمالي الناتج المحلي سنة 2014 الى 16.5 %سنة 2015 و بلغ عجز الرصيد الإجمالي 16.7 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2015 مقابل 2.8 %سنة 2014. و تجاوز 16.9 % في سنة 2016 [32].تجدر الإشارة إلى أن التزام الجزائر باتفاق أوبك لخفض الإنتاج أدى إلى تراجع كميات الإنتاج في القطاع النفطي ب 3.6 %خلال الربع الثاني من سنة 2017 وان بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة اثر على الاستثمار في قطاع النفط والغاز وأدى إلى انخفاض عدد الحقول الجديدة مما انعكس سلبا على كميات الإنتاج و يؤدي إلى استمرار ضعف الصادرات والإيرادات النفطية [33].

وإجمالاً، عرف العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، بعدما تراجع إلى11,45 مليار دولار خلال السداسي الثاني من سنة 2016 ، تزايداً قدره 5,1 ٪ خلال السداسي الأول من سنة 2017 ليصل 12,03 مليار دولار،وذلك بسبب تفاقم العجز في بند الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج[34]. ولمواجهة هذا العجز و تقليص فاتورة الواردات لجأت الجزائر إلى اعتماد العديد من الآليات لا سيما نظام الحصص و إصدار قائمة تشمل 851 منتوج يقصى من الاستيراد المؤقت[35] في إطار سياسة الحفاظ على احتياطي الصرف و ضبط السوق.

5- أثر تراجع أسعار النفط على التضخم ومعدلات البطالة

5-1- أثر تراجع أسعار النفط على التضخم

بالرغم من شبه انعدام وتيرة التوسع النقدي في سنة 2015، والمقاسة بنمو المجمع M2، توقف تراجع التضخم المسجل في سنة 2013 و 2014، وعاد المتوسط السنوي للتضخم إلى الارتفاع ليبلغ 4.8% في نهاية سنة 2015[36]، و الجدول الموالي يبين تقديرات معدل متوسط التضخم خلال الفترة الممتدة بين سنتي من 2013 إلى 2017:

جدول رقم 4 : متوسط معدل التضخم.

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
متوسط التضخم(%)	3.3	2.9	4.8	6.4	5.5	*7.5	*8.1	*9.0

المصدر: صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة 2016، ص3.

Source: world bank group ,economic transformation, MENA economic monitor, april2018, p48.

(*): توقعات حول معدل التضخم.

بالرغم من تشديد السياسة النقدية ارتفع معدل التضخم في الجزائر إلى 4.8 %في سنة 2015 و هو ما يعكس نوعا ما التأثير الناتج عن التخفيض الاسمي لقيمة العملة الدينار الجزائري بحوالي 20 %بهدف تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات. واستمر ارتفاع معدل التضخم في سنة 2016 اين بلغ مستوى 6.4 % و الذي جاء كمحصلة للضغوط التضخمية التي شهدتها المجموعات السلعية خاصة الملابس، النقل، الصحة، السكن والأثاث و المواد الغذائية و ذلك كنتيجة لرفع مستويات الدعم بالنسبة للمنتجات الطاقة. و قارب مستوى 6.9 %في شهر مارس سنة 2017 بسبب تقلبات أسعار المواد الغذائية [37]. و من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في سنة 2019 حوالي 8.1% و يقارب 9 % في سنة 2020. وعليه يجب أن تتواءم السياسة النقدية في الجزائر مع بيئة السيولة المتغيرة مع الوقاية من الضغوط التضخمية المحتملة .ويعمل حاليا بنك الجزائر المركزي على اتخاذ الإجراءات الملائمة للتكيف مع بيئة السيولة المتغيرة عن طريق إعادة تفعيل أدواته التمويلية مع تحسين قدرته على التنبؤ بأوضاع السيولة وإدارتها .وفي المرحلة المقبلة، ينبغي أن يعمل بدقة على ضبط السياسة النقدية للوقاية من الضغوط التضخمية المحتملة. وينبغي تعزيز سياسات القطاع المالي للتصدي للمخاطر المتزايدة المحيطة بالاستقرار المالي .

2-5- أثر تراجع أسعار النفط على معدلات البطالة

يمكن عرض تطور معدلات البطالة للفترة ما قبل و بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 في الجدول الموالي:

جدول رقم 5: تطور معدلات البطالة للفترة 2013- افريل 2017

المؤشر	2013	2014	2015	سبتمبر2016	افريل 2017
معدلات البطالة(%)	9.8	10.6	11.2	10.5	12.3

المصدر: صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة 2016، ص3

ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN AVRIL 2017 , collection N 785, p.12

يلاحظ من الجدول ارتفاع معدلات البطالة من 10.6% سنة 2014 إلى 11.2% سنة 2015 نتيجة انخفاض نسبة الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء[38]، من ناحية أخرى يعتبر استمرار الانخفاض في أسعار النفط المؤدي إلى انخفاض الإيرادات بشكل موازي سببا في انخفاض نفقات التجهيز، وهي تلك النفقات المخصصة للاستثمارات المنتجة والاستثمارات الاجتماعية مما يحول دون تحقيقها وبالتالي تعطيل عملية التنمية الاقتصادية، من جهة أخرى يؤدي الانخفاض إلى عدم القدرة على تغطية المخصصات المالية الموعود بها لمختلف البرامج التنموية، ومن ذلك البرنامج الخماسي الثالث 2015-2019 الذي خصص له غلاف مالي مقدر بـ 282 مليار دولا ر، لكن على أثر الأزمة التي تمر بها الجزائر وتفاقم العجز في الموازنة العامة مما يحول دون تنفيذه بالشكل المبرمج له، مما يسهم في إبطاء النمو الاقتصادي، أيضا تعتبر الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد متمثلة في تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015، من أبرز الأسباب التي ساعدت على ارتفاع معدل البطالة والذي قدر ب 12.3 % في افريل 2017 .

6- أثر تراجع أسعار النفط على الوضعية المالية والنقدية

اشار تقرير افاق الاقتصاد الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ان أثر انخفاض أسعار النفط على النظم المالية والنقدية في الجزائر من المرجح ان يكون مكبوحا على المدى القريب، وان كان يحتمل تزايد مخاطر التطورات السلبية بمرور الوقت .وقد تؤدي الآثار غير المباشرة لانخفاض أسعار النفط على النشاط الاقتصادي إلى خفض جودة الأصول المصرفية ومستوى السيولة والربحية، لكن ذلك يتوقف على سرعة التكيف معها . وسوف يتأثر النظام المصرفي في الجزائر بانخفاض أسعار النفط نظرا للارتباط القوي القائم بين النمو غير النفطي والإنفاق الحكومي، و ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، لكنها ستظل محتفظة بصلابتها نتيجة احتفاظها بمستويات عالية من راس المال الوقائي (16 % في سنة 2014، ومستوى سيولة مرتفع بوجه عام.حيث جفت احتياطيات البنوك الزائدة لدى البنك المركزي. وأسهم انخفاض أسعار النفط في انخفاض حاد في السيولة الزائدة. ونتيجة لذلك، لجأت بعض البنوك إلى البنك المركزي من اجل التمويل، وزاد حجم الاقتراض بين البنوك، وارتفعت أسعار الفائدة. وفي ظل تشديد سيولة البنوك، تباطأ نمو القروض الممنوحة للاقتصاد، ولكنه ظل قويا عند 9.8 %في عام 2016. و قد تزامن ذلك مع لجوء الحكومة الى صندوق ضبط الايرادات لتعويض النقص الحاصل في الأصول النقدية الخارجية.كما ظل النظام المصرفي الجزائري على المدى القصير يتمتع برسملة وربح بشكل كاف، غير أن نوعية الائتمان قد تدهورت. وأشارت البيانات في نهاية عام 2016 إلى أن القطاع المصرفي كان يتمتع برسملة كافية. حيث ارتفعت نسبة الملاءة من المستوى الاول من 15.9 % سنة 2015 إلى 16.4% في سنة 2016، ويرجع ذلك أساسا إلى إعادة رسملة البنوك العمومية[39]. وذلك بفضل ارتفاع مستوى المخصصات و المؤونات (55.4 ٪)، واستمرت البنوك في تحقيق عائد اصول مرتفع(1،9٪ من الإجمالي). وعلى مستوى النظام، كانت 27.5٪ من الأصول سائلة تقريبا في سنة 2016 دون تغيير عن عام 2015، و لكنها منخفضة مقارنة بمستواها في سنة 2014 (38 %)[40] ، وهو ما يكفي لتغطية أكثر من ثلثي التزامات البنوك قصيرة الاجل. و في يلي تفصيل أكثر لأثر تراجع أسعار النفط على الوضعية المالية في الجزائر اعتمادا على مجموعة من المؤشرات المالية والنقدية.

1-6-أثر تراجع أسعار النفط على السيولة المحلية

على الصعيد النقدي، دفع تراجع اسعار النفط الى انعطاف تطور المجاميع النقدية في الجزائر مقارنة بالفترة الطويلة التي دامت من 2001 الى غاية 2014. و قد اتسم هذا الانعطاف بتقلص تدريجي في فائض السيولة المحلية، بلجوء اقل الى امتصاصه في إطار تنفيذ السياسة النقدية. في حين استمر تمويل الاقتصاد بوتيرة جيدة لا سيما في سنة 2015 وبقي النشاط المصرفي مربحا والنظام المصرفي مستقرا و صلبا إلى غاية النصف الاول من سنة 2017، وذلك بناءا على العديد من المؤشرات المالية الدالة على ذلك. و قد دفع عدم لجوء المصارف والمؤسسات المالية منذ نهاية 2001، إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، بالنظر إلى الفائض الهيكلي للسيولة في السوق النقدية، ببنك الجزائر إلى استعمال أدوات امتصاص ابتداءا من شهر افريل 2002. غير ان تأثر مستويات السيولة المحلية بتراجع الاسعار العالمية للنفط دفع بنك الجزائر للمرة الاولى منذ عام 2004 الى تقديم تسهيلات اعادة التمويل وخفض معدل اعادة الخصم من 4 %إلى 3 %منذ أكتوبر 2016 بما يعكس الاتجاهات التيسيرية للسياسة النقدية بالرغم من ظهور الضغوط التضخمية وضعف قيمة الدينار الجزائري في ظل حرص البنك المركزي الجزائري على حفز الائتمان الموجه للقطاع الخاص للإسراع بعملية زيادة مستويات التنويع الاقتصادي. و يتوقع استمرار السياسة النقدية التيسيرية بهدف حفز الائتمان و تنشيط الأداء الاقتصادي خلال سنة 2018، كما يتوقع أن يساهم التحسن النسبي في اسعار النفط في تخفيف الضغوط على احتياطيات الصرف ودعم مستويات السيولة المحلية41. وقد شهد معدل نمو السيولة المحلية في الجزائر تراجعا جد بارز في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 و الشكل الموالي يبرز ذلك :

شكل رقم3: تطور معدل نمو السيولة المحلية M2 في الجزائر 2014-2015

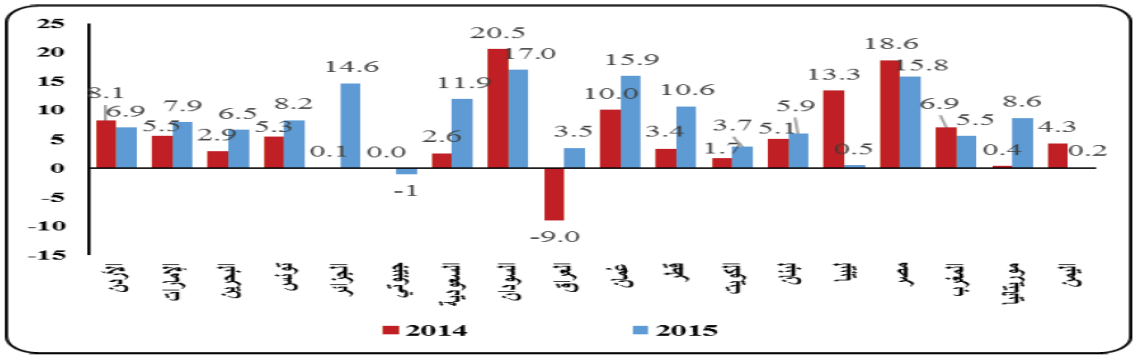

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل السابع، 2017، ص. 198

يتضح من الشكل أن الجزائر كانت قد سجلت اعلى معدل انخفاض لنمو السيولة المحلية في سنة 2015 مقارنة ببقية الدول العربية، حيث وبعد ان ارتفع معدل نمو السيولة (الكتلة النقدية M2) من 8.41 % في سنة 2013 إلى 14.80 %سنة 2014 تراجع إلى اقل من 0.13 %في سنة 2015، بسبب التراجع المسجل في صافي الائتمان المحلي لا سيما الائتمان الموجه للقطاع الخاص. كما سجل معدل نمو جد بسيط في سنة 2016 قدر ب 1.76% في تعارض كلي مع متوسط نمو الكتلة النقدية للفترة 2010-2014 المقدر ب 13.8 % [42] . و انخفضت سيولة البنوك تدريجيا ، حيث تراجعت من 2731 مليار دج في نهاية ديسمبر 2014 الى 1833 مليار دج في نهاية ديسمبر 2015، لتبلغ 821 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016، اي انخفاض ب 69.9 %خلال هذه الفترة مما ساهم في انتعاش نسبي للنشاط في السوق النقدية البينية للبنوك الذي كان راكدا إلى ذلك الوقت [43] .

و على عكس سنتي 2015 و 2016 ارتفعت الكتلة النقدية (M2)ب 4.27 %خلال السداسي الأول من سنة 2017 (4.8 % بالنسبة ل M2 خارج ودائع قطاع المحروقات) .و قد خص هذا الارتفاع في السيولة النقدية وشبه النقدية الكلية، سويا كل من التداول النقدي (3.66 %) والودائع تحت الطلب على مستوى المصارف(5.90 %) ومراكز الصكوك البريدية (11.36 %) والودائع لأجل (3.83 %) . و لأول مرة منذ نهاية 2014 لم ترتفع حصة التداول النقدي في الكتلة النقدية بل انخفضت قليلا منتقلة من 32.55% إلى 32.36 %(0.6- %)مع العلم أن هذه الحصة انتقلت من 26.73 %في نهاية سنة 2014 إلى 32.55 % في نهاية سنة2016 [44] . و أمام الاتجاه التنازلي لفائض السيولة المصرفية، كون المبالغ المتسببة في اقتطاع السيولة أصبحت تفوق المبالغ المساهمة في زيادتها، بموجب العوامل المستقلة للسيولة المصرفية، قام بنك الجزائر بتخفيض، تدريجيا

عتبات امتصاص السيولة، حيث بدأ الأثر التضخمي لفائض السيولة يزول شيئا فشيئا مع انخفاضه في السوق النقدية.و قد دفع إتباع الجزائر سياسة نقدية انكماشية و إلى تراجع مؤشر معامل الاستقرار النقدي الذي يهتم بالمقارنة ما بين معدل نمو السيولة المحلية و معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ، كما يبرزه الشكل الموالي:

شكل رقم4: معامل الاستقرار النقدي في الجزائر في سنة 2016

(الاقتراب من الواحد يعني زيادة مستويات الاستقرار النقدي).

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي ، افريل 2017، ص. 46

يلاحظ من الشكل انخفاض معدل نمو السيولة المحلية مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر بين سنتي 2015 و2016 بسبب تبنيها سياسة نقدية انكماشية مقارنة ببعض الدول العربية التي سجلت تحسنا في مؤشر الاستقرار النقدي مثل تونس والسعودية و السودان ومصر. حيث فاقت معدلات نمو السيولة المحلية في هذه الدول معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بعد تبني بنوكها المركزية سياسة نقدية توسعية.

تجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر توقف عن عمليات امتصاص السيولة المصرفية في نهاية سنة 2016، ومع انطلاق عمليات السوق المفتوحة(لسبعة أيام ثم ل 3 و 6 و 12 شهر) خلال السداسي الاول من سنة 2017، زادت ديناميكية السوق النقدية ما بين المصارف، حيث قدر حجم المبالغ المتبادلة خلال هذه الفترة ب 211.6 مليار دينار مقابل 153.8 مليار دينار خلال السداسي الثاني من سنة2016 [45].

2-6-أثر تراجع أسعار النفط على إجمالي الودائع المصرفية

سجلت الودائع المصرفية في البنوك الجزائرية سواء بالعملة الوطنية او الاجنبية تراجعا بين سنتي 2014 و2015، حيث تراجع اجمالي الودائع بالعملة المحلية من 9076.2 مليون دج سنة 2014 الى 8785.7 مليون دج اي بنسبة تراجع 3.2 %. و بذلك انخفضت نسبتها إلى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 52.8 %سنة 2014 إلى 48.1 %في سنة 2015، بالمقابل تراجعت الودائع الاجنبية من 108.567 مليون دولار امريكي الى 87.102 مليون دولار امريكي خلال نفس الفترة مسجلة تراجعا ب19.8 % 46.

3-6- أثر تراجع أسعار النفط على حجم القروض

تنشط القروض المصرفية الدورة الاقتصادية من خلال تشغيل الاموال في المشاريع التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تحقيق معدلات النمو المستهدفة. بالنسبة لحجم الائتمان او القروض الموجهة للاقتصاد الوطني ، شهدت نوعا من التراجع منذ سنة 2014، سواء الموجهة للقطاع العام او الخاص، و الشكل الموالي يبرز ذلك:

شكل رقم5: تطور حجم القروض الممنوحة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2009-2016

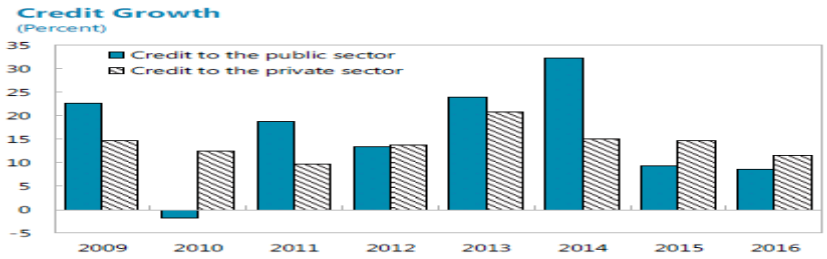

Source : IMF, 2017 article 4 consultation, press release ; staff report ; and statement by the executive director for Algeria, juin 2017, p.8

يتضح من الشكل حجم التراجع المسجل على مستوى القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني و مختلف أنشطته، حيث ان معدل نمو القروض الموجهة للقطاع العام سجل اعلى مستوى له في سنة 2014، حيث بلغ 33 % بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع العام و 16 %بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص، لكن في سنة 2015 تراجع معدل نمو القروض بشكل جد واضح، حيث قدر ب 10 %بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع العام و 15 %بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص. و استمر تراجع معدل نمو القروض في سنة 2016 ، حيث لم يتجاوز 8 %بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع العام و 12 %بالنسبة لتلك الموجهة للقطاع الخاص، وذلك بسبب تراجع فائض السيولة الذي كانت تنام عليه و تحوزه البنوك العمومية الجزائرية التي تسيطر على أكثر من 87 %من السوق المصرفية الجزائرية.

تجدر الإشارة إلى أن معدل نمو القروض المصرفية الموجه للقطاع الخاص كان اكبر من معدل نمو القروض المصرفية الموجهة للقطاع العام في الجزائر في سنتي 2015 و2016، و يعزى ذلك الى رغبة القطاع الخاص في التوسع في الانشطة الانتاجية والاستثمارية ومنح الفرصة للمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني.

اما في يتعلق بتوزيع القروض حسب العملة، فقد سجل تزايد اجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة بالعملة المحلية من 8019.3 مليون دج سنة 2014 الى 9091.5 مليون دج سنة 2015، اي بمعدل نمو قدر ب 13.4%، في حين تراجع اجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة بالعملة الاجنبية من 95.924 مليون دولار امريكي الى 90.133 مليون دولار امريكي اي بنسبة 6 %، و يعزى ذلك إلى تراجع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي [47].

4-6- أثر تراجع أسعار النفط على القروض المتعثرة

من بين مصادر الخطر في النظام المصرفي الجزائري هو الانكشاف الكبيرة والمباشرة للبنوك العامة على المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة في مختلف الصناعات والتي تخضع لضغوط مالية نتيجة انخفاض أسعار النفط. مما يؤدي الى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، حيث بلغت9.45 %و 9.21 %من إجمالي حجم القروض في سنتي 2014 و 2015 على الترتيب. و تعد النسبة مرتفعة نسبيا مقارنة بمستوى هذه القروض في بعض الدول العربية المصدرة للنفط، حيث لم تتجاوز 6%، 5%، 3%، 2%و 2 %في كل من الإمارات، البحرين، الكويت، قطر و العربية السعودية. و يعد هذا المعدل مرتفع مقارنة بالمعايير الدولية في هذا المجال. حيث ان ارتفاع هذه النسبة إلى أكثر من 10% من إجمالي الأصول يمثل خطورة على الاقتصاد الوطني و ينبأ بحدوث أزمة مالية [48]. مع العلم أن نسبة القروض المتعثرة في الجزائر سجلت تراجعا في سنتي 2014 و2015 عن مستواها المسجل في سنتي 2012 و 2013 التي قدرت فيها ب 11.73 %و 10.56 %على التوالي. غير انها بدأت في الارتفاع منذ بداية سنة 2016، حيث

قدرت ب 11.4 ٪، مما يعكس جزئيا تأخر المدفوعات من الحكومة لمورديها. ومع ذلك، بلغت نسبة صافي القروض المتعثرة 5.1 % فقط. كما يبرزها الشكل الموالي:

شكل رقم6: تطور القروض المتعثرة في الجزائر خلال الفترة 2012-2016

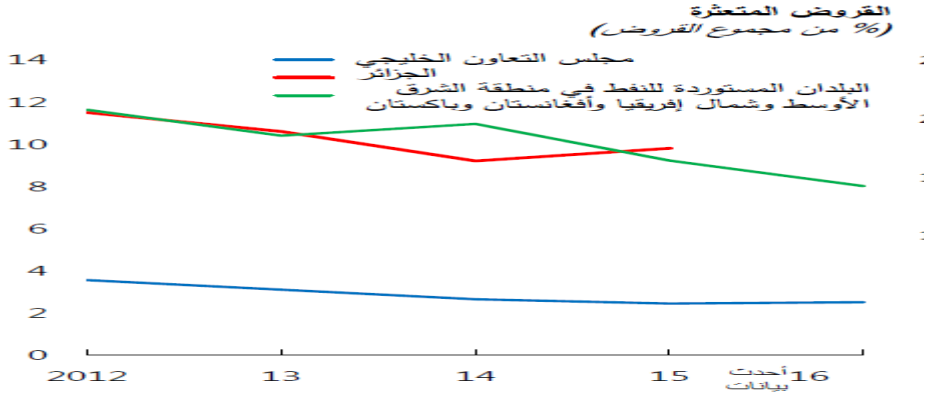

المصدر: تقرير افاق الاقتصاد الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا، صندوق النقد الدولي، 2 ماي 2017، ص.

ثالثا-اليات واستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري لمواجهة تداعيات الأزمة النفطية

بالرغم من صعوبة عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر التي تواجهها الكثير من المعوقات، مثل التقلبات الاقتصادية التي يسببها الاعتماد على ايراد النفط (المرض او العلة الهولندية) او تأثير تآكل عائدات النفط بسبب ضعف قواعد الحوكمة والمؤسسات. اضافة الى التأثير السلبي لهيمنة قطاع الطاقة على القدرة التنافسية لصادرات الانشطة الصناعية التحويلية الاخرى بخلق واتساع ظاهرة تفكك الصناعة «de-industrialisation » اي انسحاب المنتجين من سوق الانتاج الصناعي بفعل تزايد الضغوط سواء المتمثلة في تحرير التعريفة او بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي نتيجة ارتفاع عوائد العملة الاجنبية المتراكمة من صادرات الموارد الطبيعية. إلا انه ينبغي اعتماد سياسات ملائمة لحفز عملية التنويع الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي قبل هبوط الايرادات النفطية والتركيز على ايجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الاعمال. وتحسين مستويات جاذبية مناخ الاعمال والاستثمار من خلال تبسيط الاجراءات وتعديل القوانين المنظمة لبيئة الاعمال من ذلك تعديل قانون الاستثمار في 2016 و قانون الجمارك في فيفري 2017 وإصلاحات اخرى هادفة الى زيادة مستويات الكفاءة والتنافسية وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة. وتعمل حاليا على وضع استراتيجية طويلة الأجل لإعادة تشكيل نموذج النمو الجزائري بغية تشجيع نشاط القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد. ويعمل البنك المركزي على تطويع أدوات السياسة النقدية للتكيف مع بيئة أصبحت تتسم بمحدودية السيولة. ومن التحديات الأساسية في هذه المرحلة اختيار مزيج السياسات الذي من شأنه مساعدة الاقتصاد على التكيف مع صدمة أسعار النفط على نحو قابل للاستمرار وبأقل تكلفة ممكنة على النمو وتوظيف العمالة. كما استدعى الوضع تبني الحكومة لنموذج اقتصادي جديد للنمو يتماشى مع المتطلبات والظروف الراهنة ويعمل على تنويع مصادر الدخل. يركز على جهتين، الأولى "الاستثمار خارج قطاع المحروقات لتنويع الإنتاج المحلي الموجه للسوق المحلية والتصدير"، أما الجهة الثانية فهي "إعادة النظر في السياسة التي تعتمد عليها الحكومة في إعداد الموازنات العامة"، من خلال اعتماد سياسة أقل إنفاقا وتكلفة وأكثر عدالة من خلال إحداث توازنات في الاقتطاعات السنوية الموجهة لمختلف القطاعات .ويتم تنفيذ هذا النموذج عبر ثلاثة مراحل للنمو هي49:

أ-مرحلة الإقلاع (2016-2019) la phase de décollage: وهي مرحلة تسعى الى رفع مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في خلق القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة .

ب-مرحلة التحول (2020-2025) la phase de transition : وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد، وتتمكن الجزائر خلالها من تجسيد إمكانية اللحاق بركب الاقتصاد.

ج- مرحلة الاستقرار او التقارب (2026 -2030) la phase de stabilisation ou de convergence : وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني من استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره ، وستتجه مختلف القطاعات الاقتصادية نحو قيمتها التوازنية.

ويسعى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها[50] :

-بلوغ معدل نمو خارج قطاع المحروقات مستدام في حدود 6.5 % سنويا خلال الفترة 2020- 2030 ؛

-مضاعفة نصيف الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ب 2.3 مرة؛

- رفع نسبة إسهام الصناعة التحويلية في القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام من 5.3 % سنة 2015 إلى 10% بحلول 2030،

-تقليص نسبة نمو استهلاك البلاد السنوي من الطاقة إلى النصف من زيادة سنوية بـ6% حالياً إلى زيادة بـ3% بحلول 2030،

-تطوير القطاع الزراعي حتى يساهم في تحقيق الامن الغذائي و تنويع هيكل الصادرات؛

-تنويع الصادرات الجزائرية بهدف رفع مساهمتها في تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

و لتجسيد اهداف البرنامج و التنويع الاقتصادي ينبغي على الجزائر القيام ب :

1-تنويع الهيكل الإنتاجي وقاعدة العرض: وذلك بالتركيز على القطاعات الحقيقية الإنتاجية كالقطاع الزراعي والصناعي و السياحي واستغلال المزايا التنافسية المتاحة لها:

1-1- تطوير القطاع الزراعي وفرع الصناعات الزراعية الغذائية

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية التي يعول عليها لإحداث عملية التنويع الأفقي والعمودي للاقتصاد الجزائري، و التقليص من الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط والقضاء على التبعية الغذائية، و تقليص أو سد الفجوة الغذائية. فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعا كلما ساهمت الزراعة في تأمين النقد الأجنبي. وتنبع أهمية تطوير القطاع الزراعي لاسيما في ظل التزايد الملحوظ لفاتورة استيراد الغذاء التي فاقت سنة 2014 ما مقداره 10 مليار دولار، وفي سنة 2016 قيمة 9 مليار دولار وانخفاض نسبة مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي من إجمالي الناتج المحلي التي لم تتجاوز نسبة 11.81%لعام 2015 و تراجع معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي كما هو موضح في الشكل الموالي.

شكل رقم7 : تطور معدل نمو القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2011-2016

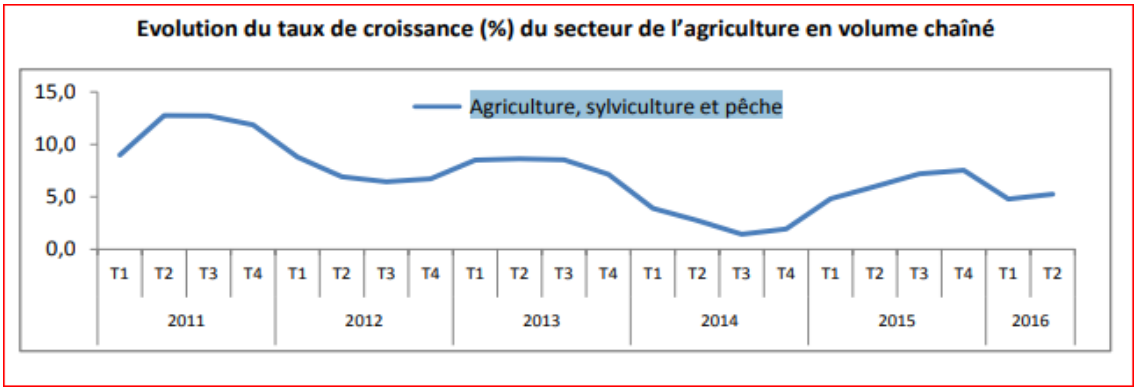

Source : ONS, Les comptes nationaux trimestriels, 2ème trimestre 2016, N°756

و يتطلب تطوير القطاع الزراعي في الجزائر إحداث تغيير في نماذج الاستهلاك والانتاج، والتحول نحو منتجات غذائية محلية. وذلك بتحسين طرق الإنتاج ورفع إنتاجية القطاع الزراعي لاسيما في المنتجات واسعة الاستهلاك كالحبوب و الحليب والخضر والفواكه ومنتجات الجودة الإقليمية والمنتجات العضوية، و زيادة القدرة التصديرية للمنتجات الزراعية التي لا تزال حصيلتها ضعيفة جدا لا تتجاوز324 مليون دولار سنويا بالرغم من وفرة الإمكانيات الطبيعية والمناخ الملائم لإنشاء زراعة مستديمة قادرة على تحقيق أهداف الأمن الغذائي وتقليص حجم التبعية إلى الأسواق الدولية واستنزاف حصيلة النقد الأجنبي في الواردات الغذائية. و ضرورة رفع وإزالة كل العوائق التي تقف أمام تطوير الاستثمار فيه، من خلال تبني و تنفيذ سياسة عمومية وتنظيمات ملائمة و رفع إنتاجية المستثمرات الفلاحية و إنتاجية مختلف شعب و فروع التصنيع الغذائي، لا سيما إنتاج السلع واسعة الاستهلاك. و رفع معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي إلى 6.5 %سنويا، وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج الزراعي و التحويل الصناعي .

و قد بدأت تتجلى مظاهر الاهتمام بتطوير القطاع الزراعي، باعتباره مصدرا لتنويع الاقتصاد الوطني من خلال الأهمية التي حظي بها في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030 والذي يهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات إلى أكثر من 6.5% سنويا خلال 2020-2030، اعتمادا على قطاعات إنتاجية تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية من بينها القطاع الزراعي، حيث ركز النموذج على آليات تطوير وتحسين الإنتاج والإنتاجية الزراعية وزيادة نسبة الأراضي المستصلحة وتسوية مشكل العقار الزراعي والبحث عن مصادر جديدة لتمويل القطاع الزراعي[51]. وفي هذا الإطار وضعت وزارة الفلاحة والتنمية نموذجا اقتصاديا ممثلا بمصفوفة القوى الخمس لنمو القطاع الزراعي يعتمد على تطوير استثمار القطاع الخاص و تعزيز التكامل من اجل بناء أفضل لسلاسل القيمة و الاتجاه إلى الشمولية كضمان للمشاركة الفاعلة و تطوير متوازن للأراضي و تشجيع الابتكار باعتبار مفتاحا لتنمية القطاع الزراعي و تحسين أنظمة الري لرفع الإنتاجية[52]. كما تم تأطير جلسات وطنية للفلاحة يومي 22 و23 أفريل 2018 تهدف إلى استخدام تقنيات معاصرة في مجال السقي واقتصاد المياه وهيكلة الاقتصاد الفلاحي.

1-2-اعتماد إستراتيجية صناعية جديدة

بالرغم من تنوع ووفرة الموارد الطبيعة المساعدة على إقامة قاعدة صناعية قوية و مستديمة و ارتكاز مسيرة التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال على القطاع الصناعي، و اعتماد الجزائر للعديد من السياسات و الاستراتيجيات لتفعيل دوره والارتقاء به إلا أن القطاع الصناعي في الجزائر ظل عاجزا عن تحقيق الأهداف المرجوة منه و مساهمته في إجمالي الناتج المحلي لا تتجاوز 5 %، و بقيت مؤسسات القطاع غير قادرة على مواكبة التحديات الجديدة التي فرضت عليها في إطار اندماج الاقتصاد الجزائري في الحركة الاقتصادية العالمية لافتقارها للقدرات التنظيمية و التسيرية العالمية، و عليه فانه لابد من التفكير بجدية في وضع آليات واستراتيجيات تسمح بإعادة تنظيم النسيج الصناعي الجزائري و تنمية القدرات التنافسية لمؤسسات القطاع بما يضمن لها التفاعل الايجابي مع تحديات العولمة الاقتصادية و تعقيدات المحيط الاقتصادي، و خلق قاعدية صناعية متنوعة تقضي على هيمنة قطاع المحروقات. و يستدعي ذلك الإسراع في تطبيق محاور الإستراتيجية الصناعية الجديدة و مختلف برامج التأهيل الصناعي المعتمدة و تشجيع المقاولة من الباطن في القطاع الصناعي، حيث لا تتجاوز عدد المؤسسات التي تنشط في مجال المقاولة من الباطن الصناعية 10 %من إجمالي المؤسسات الصناعية مقارنة ب 20 %و 28 %في كل من تونس و المغرب[53]. كما انه لابد من الإسراع في إنشاء العناقيد الصناعية وتطوير إنتاجية رأس المال المستثمر. حيث يتوجب في هذا الإطار تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من الضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي ، ويتم تحقيق هذه الفعالية في استعمال رأس المال من خلال[54]:

-تحرير مبادرات استثمار القطاع الخاص في القطاع الصناعي من خلال إدخال تحويلات و تعديلات هيكلية لتوليد النمو؛

- اعتماد سياسة قوية لتسهيل نقل و تحويل التكنولوجيا إلى مختلف فروع النشاط الصناعي و تكثيف علاقة الجامعة بمؤسسات الفرع؛

- إعادة توزيع الاستثمار خارج قطاع الطاقة لبدء عملية التنويع الاقتصادي وذلك باختيار الفروع الإنتاجية القادرة على الاستجابة للطلب المحلي و توسيعها لتقليص الواردات ؛

-تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بهدف تخفيض جهود تراكم رأس المال المادي لصالح عملية الإنتاج الابتكاري والاستثمار في عوامل الإنتاج الأساسية للنجاح.

من جهة أخرى لابد من تحفيز المقاولاتية و تسهيل عملية إنشاء المؤسسات في فروع الإنتاج الصناعية الديناميكية و ذلك ب[55]:

- إضفاء التغيير على الطابع المؤسسي من خلال استعراض حالة وتكوين لجنة ممارسة الأعمال comité Doing business، وضمها لممثلي الحكومة والقطاع الخاص، إضافة إلى الباحثين والاستشاريين، و هو ما يجعلها تتسم بالدقة العلمية والرؤية الأوسع لعملية التنمية الاقتصادية ؛

-مواصلة الجهود المتعلقة بإزالة الإجراءات ذات القيمة المضافة الضعيفة بهدف تسريع إنشاء المؤسسات و ذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية و العمل على تأليتها لتخفيض تكاليف المعاملات إلى أقصى حد ممكن.

-العمل على تسهيل إجراءات إنشاء و انطلاق المؤسسات وذلك بوضع تدابير متعلقة بإنشاء حاضنات الأعمال وفقا لمتطلبات محددة تتماشى مع هذه البنية التحتية، لا سيما من حيث مرونة التشغيل، ورفع بعض العوائق الإجرائية التي تواجه أصحاب المشاريع عند بدء النشاط (خاصة في مجال توطين الشركات)، و ذلك من خلال تشجيع المؤسسات العمومية لا سيما الوكالات الموضوعة تحت وصاية الوزارات على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ووكالات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتطوير برامج حضانة خاصة.

1-3-إنعاش السوق السياحة في الجزائر

بالرغم من توفر الجزائر على العديد من المميزات الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تسمح لها من ممارسة العديد من الأنشطة السياحية كالسياحة الشاطئية والجبلية والحموية والصحراوية والثقافية والرياضية وغيرها من الأنواع السياحية التي يمكن ممارستها على مدار السنة، إلا أن الإمكانيات المادية للقطاع السياحي في الجزائر تعد جد ضعيفة مقارنة ببعض الدول العربية لتونس والمغرب و مصر ، وهذا ما يجعل قدرتها الاستيعابية في مجال جذب السياح وتوفير الخدمات السياحية جد منخفضة، وهي تقل على المتوسط العالي المقدر ب 12.5% أي أن الدولة قادرة على استقبال عدد من السواح وعلى مدار العام أكثر من عدد سكانها ومنه توفير كامل الخدمات لهم من إقامة ونقل وغيرها، إن انخفاض القدرة الاستيعابية للجزائر جعلها تحتل المرتبة 118 عالميا في تقرير تنافسية السياحة و السفر لعام 2017 مقارنة بالإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة 29 والمغرب و مصر وتونس التي احتلت على الترتيب المرتبة 65 ، 67 و 87 عالميا، حيث لم يتجاوز عدد السياح في سنة 2017 عدد 1.71 مليون سائح و لم تتجاوز مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي 3.5 % و مساهمتها في التوظيف 3 % و قدرت إيرادات السياحة ب 307.7 مليون دولار أمريكي[56].و يرجع ذلك بشكل أساسي إلى ضعف مؤشرات البيئة التمكينة المرتبطة ببيئة العمل و الأمن والسلامة والصحة والثقافة ، الموارد البشرية وسوق العمل و جاهزية تكنولوجيا المعلومات، وتردي المؤشرات المرتبطة بسياسات السياحة والسفر والظروف المناسبة المتمثلة في تحديد أوليات السياحة والسفر، الانفتاح الدولي، تنافسية الأسعار، والاستدامة البيئية وتدهور مؤشرات البنية التحتية الذي يشمل البنية التحتية للنقل الجوي، البنية التحتية للنقل البري و البحري و البنية التحتية للخدمات السياحية ومؤشر الموارد الطبيعية والثقافية، كما يبرزها الشكل الموالي:

شكل رقم8: تحليل مؤشر تنافسية السياحة والسفر في الجزائر لعام 2017

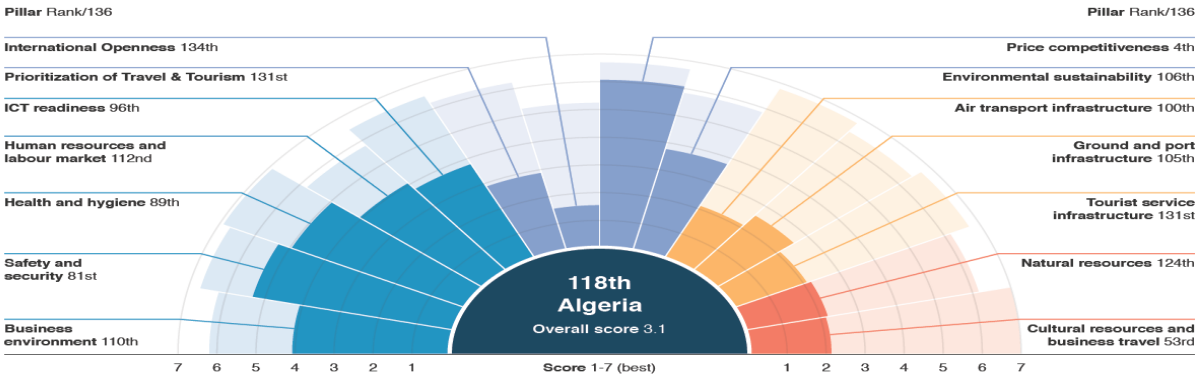

Source : World Economic forum, the travel and tourism competiveness report 2017, p.80

وعليه فان الوضع يتطلب الإسراع في اعتماد سياسات و استراتيجيات قائمة على تثمين الإمكانيات السياحية المتاحة و معالجة مختلف نقاط الضعف التي تميز السياحة الجزائرية، حتى يكون القطاع السياحي بديلا من البدائل الإستراتيجية لقطاع المحروقات ومن القطاعات الفعالة التي يعتمد عليها للمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وذلك من خلال السعي إلى إيجاد حل لمشكل العقار السياحي و تقدم امتيازات وإعفاءات لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاع السياحي و تحسين البنية التحتية للنقل و ترقية التعاون بين سياسات قطاعي النقل والسياحة لتسهيل حركة تنقل السياح مع العمل على تنويع المنتجات السياحية من خلال تفعيل البرامج الاجتماعية والنشاطات التقليدية 57 ، وتحسين بيئة الأعمال وتنويع مصادر التمويل و تعزيز الثقافة السياحية و تحسين تكوين التركيبة البشرية في هذا المجال.

2-تنويع هيكل الصادرات الجزائرية وزيادة درجة الاندماج في سلسلة القيمة العالمية

يعد تنويع هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ضرورة حتمية للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار البترول على عوائد الصادرات و احتياطي الصرف وعلى النمو الاقتصادي، لا سيما و أن الكثير من النتائج تشير إلى أن البلدان عادة ما تنمو أسرع عندما يكون هيكل صادراتها متنوع (دراسة Lederman and Maloney) وتعمل على تحسين جودة صادراتها(دراسة Henn, papageorgiou and spatafora 2015) و تندمج أكثر في سلاسل القيمة العالمية (دراسة didier and pinat 2017). كما أن تنويع الصادرات وجودتها والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية لا سيما نسبة القيمة المضافة محليا في الصادرات تعد عوامل جد مهمة لإحداث النمو الاقتصادي. وبالإسقاط على الجزائر تتسم الصادرات بضعف تنوعها وجودتها و درجة اندماجها و ضعف مستوى تغلغل التجارة التي تقيس النصيب الفردي لكل شركاء التجارة في قيمة الصادرات ، كما يبرزه الشكل الموالي:

شكل رقم9: مؤشر تغلغل الصادرات الجزائرية

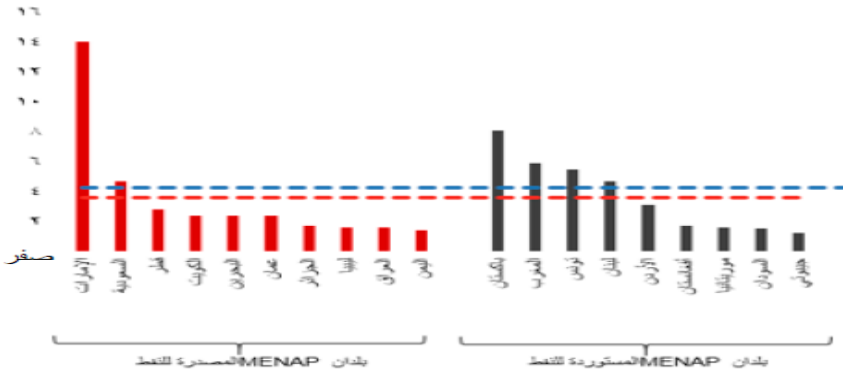

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر 2017، ص.5.

ومعنى ذلك أن مدى وصول صادرات الجزائر إلى الأسواق المثبتة بالفعل لا تتجاوز 2% من إجمالي واردات أي دولة من شركائها التجاريين و هو ضعيف جدا مقارنة بمستوى تغلل صادرات بعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة و السعودية وتونس و المغرب كما يتضح من الشكل. و لا تزال جودة الصادرات النفطية التي تقاس على أساس قيمة وحدة الصادرات المعدلة لمراعاة المسافة وتكلفة الإنتاج ومحددات التجارة المعتادة.منخفضة جدا. كما يستدل على تنوع الصادرات وتطورها باستخدام مؤشر'التعقد الاقتصادي' الذي يحدد مجموع السلع التي يصدرها البلد على أساس القدرات المستخدمة في إنتاجها مثل الآلات و المكونات الكهربائية والكيمياويات(دراسة hausam and others 2011)، و قد سجل في هذا الإطار انخفاض درجة تعقد الصادرات الجزائرية مقارنة ببعض الدول العربية المستوردة للنفط وهو اقل من متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية. كما يبرزه الشكل الموالي.

شكل رقم10: مؤشر جودة الصادرات الجزائرية

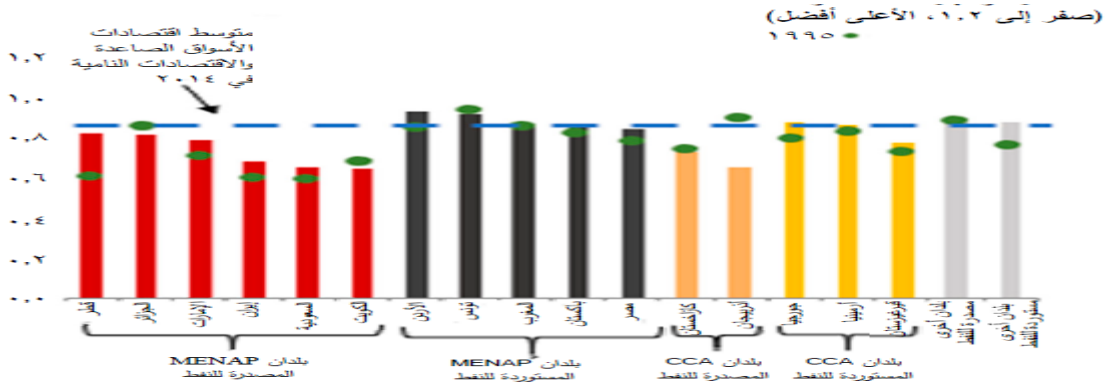

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، ص. 6

كما سجل أن الجزائر غير قادرة حاليا على استغلال كامل إمكانات سلاسل القيمة العالمية بسبب مستوى اندماجها الضعيف في هذه السلاسل مقارنة ببعض الدول العربية كالأردن و لبنان و تونس، التي يعد نصيبها من القيمة المضافة الأجنبية التي يتم استيرادها واستخدامها في إنتاج الصادرات(التكامل مع المدخلات) مرتفع نسبيا مع مقارنة باقتصاديات الأسواق الصاعدة ويرتفع كذلك نصيب المغرب ومصر من القيمة المضافة التي يتم استخدامها في الإنتاج في بلدان المقصد(التكامل مع العمليات المتممة للإنتاج)، مما يشير إلى مستويات تنويع الصادرات وجودتها. وقد اندمجت هذه الاقتصاديات بقوة في سلسلة القيمة المضافة العالمية من خلال[58] :

-تدفق كبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير؛

-إبرام العديد من اتفاقيات التبادل التجاري الحر الإقليمية والدولية (مع الاتحاد الأوروبي، الوم ا، اتفاقية اغادير، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى....)؛

-تنوع المنتجات الصناعية والتي تمتلك مستويات مختلفة في سلسلة القيمة من خلال التوجه أولا إلى تصدير المواد الأولية، تحويل المواد الأولية ثم الارتقاء إلى الوسط(من خلال المقاولة من الباطن، تحويل المنتجات الوسيطة، للوصول إلى المراحل النهائية المتعلقة بالتركيب والتجميع assemblage؛

-توافر اليد العاملة المؤهلة والخبيرة؛

ففي الجزائر ينخفض مستوى التكامل مع مدخلات الإنتاج بشكل كبير باعتبارها تستورد في الأساس سلعا جاهزة موجهة إلى الاستهلاك والاستثمار[59] ، وتصدر منتجات مدرجة في نهاية سلسلة القيمة المضافة وهو ما يجعل أداءها الاقتصادي مرتبط

بتقلبات أسعار المواد الأولية والأزمات الاقتصادية العالمية.كما أن القطاع الزراعي والصناعي غير كاف لتقليص الواردات وترقية الصادرات. و يرجع ضعف اندماج الجزائر في سلسلة القيمة العالمية إلى:

- الحجم الصغير لمؤسسات القطاع الخاص التي تعد 98 %منها مؤسسات جد مصغرة، حيث لا يتعدى عدد المؤسسات التي توظف أكثر من 10 عمال 2000 مؤسسة مقارنة ب 5669 مؤسسة في تونس [60] ؛

-عدم فعالية القطاع العمومي التابع للدولة الذي يمتلك اكبر المؤسسات؛

-وجود العديد من الصعوبات والعراقيل التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي بالرغم من توفر الجزائر على الكثير من فرص الاستثمار إلا أن قيمته لم تتجاوز 1.9 مليار دولار سنة 2017، حيث يسجل تأخر في ترتيب الجزائر حسب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم11: أداء الاقتصاد الجزائري في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

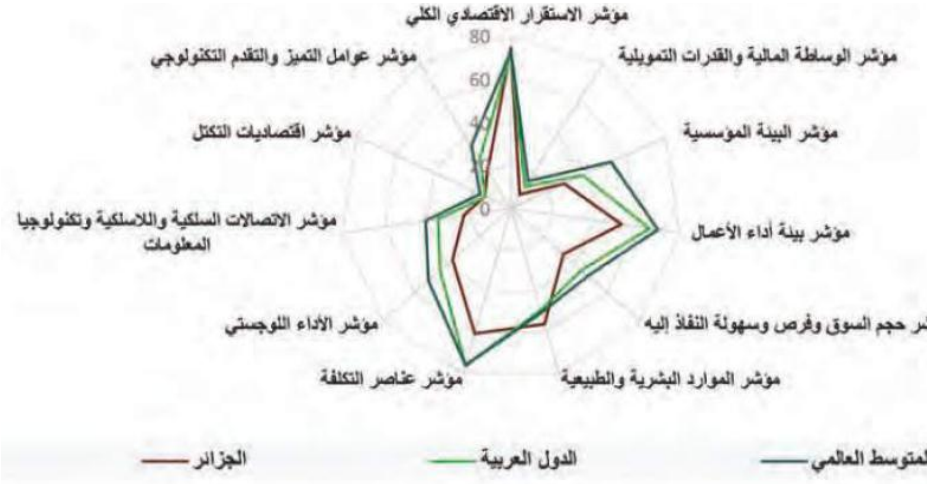

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار،2017، ص.60

- محدودية الخدمات اللوجستية والبنية التحتية الصناعية (تشبع الموانئ والمطارات، والافتقار إلى المناطق الصناعية، والمنصات اللوجستية الصغيرة).

-التسيير البيروقراطي الذي يصعب من تبني و اعتماد السياسة التونسية والمغربية للاندماج في سلسلة القيمة العالمية. حيث أن استيراد المنتجات الوسيطة بهدف إعادة تصديرها بعد التجميع يعد صعبا بسبب تعقد الإطار التنظيمي الجزائري ويسمح به فقط للمنتجات غير التنافسية؛

-اتجاه استراتيجيات التسيير في المؤسسات الجزائر نحو الأسواق الداخلية وقصر التوجه التصديري؛

عليه فان ضمان الاندماج الحقيقي للاقتصاد الجزائري في سلسلة القيمة العالمية يتطلب [61] :

-تكييف التشريعات المتعلقة بالبترول والنفط لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشر للبحث عن اكتشافات جديدة ، أو الاستثمارات في الطاقات غير التقليدية المتجددة، وتطوير الصناعة البترولية والغازية وصناعة المنتجات الكمياوية والمشتقات البترولية؛

- إعادة هيكلة قطاع المؤسسات العامة لبناء مجموعات أعمال إقليمية / عالمية ومشاريع مختلطة مع شركات متعددة الجنسيات (ARCELOR MITTAL, QATAR STEEL, LAFARGE, RENAULT, DAIMLER, MASSEY-FERGUSON)، حيث أن بعض المشاريع يجب أن تتحول إلى التصدير، مثل الصناعة الحديدية ARCELOR MITTAL et QATAR STEELS و صناعة الاسمنت عن طريق شركة LAFARGE,

-تطوير البنية التحتية الصناعية من خلال 42 منصة صناعية متكاملة التي تبلغ مساحتها الإجمالية 14 ألف هكتار، لتكون متاحة بحلول عام 2018؛

- تطوير إمدادات الطاقة من المصادر المتجددة وتصدير الكهرباء من خلال برنامج الطاقة الشمسية المتجددة.

وفي هذا الإطار قامت الحكومة الجزائرية بإنجاز محطات جديدة لإنتاج الطاقة الشمسية، في إطار مخطط صادقت عليه الحكومة في فيفري 2016 . ويحدد المخطط، شروط الإعلان عن المناقصة الوطنية والدولية الخاصة بإنتاج و توزيع 4000 ميغاواط من الكهرباء، عن طريق الطاقة الشمسية. يهدف المخطط إلى تمكين البلاد من إنتاج 27% من طاقتها الكهربائية بالطاقة الشمسية، في ظل الأزمة النفطية التي تشهدها البلاد بعد تراجع أسعار النفط. ويهدف البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والرياح)، إلى إنتاج 22 ألف ميغاواط بحلول 2030، وهو ما سيسمح برفع حصة الكهرباء من مصادر متجددة إلى ما يفوق 27% من الإنتاج الوطني للكهرباء[62].

3-تنويع مصادر الدخل

يتعين على الجزائر مواصلة الضبط المالي تحسباً لتوقعات استمرار أسعار النفط المنخفضة ونظرا للاحتياطيات الهيدروكربونية غير المتجددة. وفي هذه المرحلة، ينبغي أن يعتمد الضبط المالي في الأساس على توسيع القاعدة الضريبية، من خلال تحسين إنفاذ الضرائب ومحاربة الغش و التهرب الضريبي وترشيد الإعفاءات الضريبية وغير ذلك من الإجراءات ذات الصلة؛ واحتواء الإنفاق الجاري؛ و استبدال دعم الطاقة المكلف الذي يذهب معظمه إلى الأثرياء تدريجيا بالدعم المباشر للفئات السكانية الأشد احتياجاً؛ وتحسين كفاءة الإنفاق الرأسمالي وتخفيض تكلفته. كذلك ينبغي الحفاظ على الاستثمار في الصحة والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي الموجهة بشكل جيد للمستحقين. ولدعم هذه الجهود، ينبغي تقوية إطار الموازنة والقيام بمراقبة دقيقة للمخاطر المتنامية التي تتعرض لها المالية العامة[63]. و لتحقيق ذلك لابد من :

3-1-تحسين طرق التحصيل الجبائي ومحاربة التهرب الضريبي وإعادة ادماج القطاع الموازي في النشاط الرسمي

تسعى الحكومة الى اجراء إصلاحات للنظام الجبائي لضمان تغطية تدريجية لنفقات التسيير بإيرادات الجباية العادية التي ستأخذ في التقدم بنسبة 11 % سنويا حسبما جاء في مخطط عمل الحكومة. و لبلوغ هذا الهدف تعكف الحكومة على مراجعة أسس فرض الضريبة على الممتلكات و نسب بعض الضرائب بغرض تكييفها مع مداخيل الخاضعين للضريبة في إطار المساواة و العدالة الاجتماعية. كما يتعلق الأمر بتدعيم محاربة الغش والتهرب الجبائي و تسريع عصرنة الإدارة الجبائية من خلال تكوين الموارد البشرية و تعميم إدخال التسيير الإلكتروني للضريبة. واستحداث مؤسسات تعتمد التخصص في التعامل مع المكلفين بالضريبة من ذلك مديريات للتحصيل الجبائي حسب رقم الأعمال. وقد تم في أول مرحلة تأسيس مديرية لكبريات الشركات وتم فتح مراكز ضريبية ومراكز جوارية للضرائب لتسهيل التحصيل الجبائي ومكافحة الغش والتهرب الضريبيين ومنع تحويل الأموال إلى الخارج.

3-2- محاربة الاقتصاد الموازي

إن تنويع الاقتصاد الجزائري يتطلب القضاء تدريجيا على ظاهرة الاقتصاد الموازي الذي يعد عائقا كبيرا يحول دون تطور الإنتاج الوطني في مسار تنويع الاقتصاد الذي تحرص الحكومة على تفعيله باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية في البلاد. اذ يمثل حوالي 45 % من الناتج الوطني الاجمالي. لذا تسعى الاجهزة الحكومية الى تفكيك الأسواق الموازية وتبسيط إجراءات الحصول على السجل التجاري، غير أن هذه الاجراءات تصطدم امام تأخر عملية رقمنة قطاعات المالية والتجارة، مما ساعد على توسع رقعة الاقتصاد الموازي .و عليه يجب الانطلاق في البداية من تقدير حجم هذا القطاع والإحاطة بكل جوانبه وذلك باستقصاء المعطيات الضرورية التي تمكن من تحليل ظاهرة الاقتصاد الموازي وبالتالي تفعيل السياسيات المتخذة لمحاربته.

وتحديد الخصائص البارزة في الاقتصاد الموازي النشط وفروعه وذلك بهدف تسخير الوسائل اللازمة لضمان تفعيل إستراتيجية محاربة الاقتصاد الموازي عمليا.

3-3-ترقية الإيرادات المالية للصادرات غير النفطية

وفي ذات السياق، فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات تعتبر قضية إستراتيجية تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة وأن المصادر الأخرى من المواد الأولية لا تتصف بالاستقرار و الاستمرارية، لأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات كعملية تنموية طويلة الأجل، حيث أدركت أن تنويع هيكل الصادرات الوطنية والقضاء على الاختلال الهيكلي لها، أصبح من الحتمية والضرورة بحيث يتم تعويض صادرات المحروقات شيئا فشيئا بصادرات متنوعة (صناعية، زراعية). وذلك من خلال الاعتماد على رفع الأداء التصديري وتأهيل تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية التي تعاني من اختلالات هيكلية تجسدت في ظاهرة الاغتراب التصديري رغم امتلاكها مؤهلات التفوق، ومقومات التميز، ودعائم النجاح لغزو الأسواق الدولية، حيث مازالت بعيدة عن مقتضيات التنافسية الدولية[64]. و لتجسيد هذا المسعى اعتمدت مديرية الجمارك في الجزائر منهجا جديدا في إطار مخططها الإستراتيجي 2016-2019 قائم على تبسيط وتسيير إجراءات الجمركة، وعملية التصدير لصالح المؤسسات الجزائرية الراغبة في اختراق الأسواق الدولية، وتم تبسيط الأنظمة الجمركية الاقتصادية، كما تم إصدار قانون جديد للجمارك في فيفري 2017 مهمته الأساسية تذليل الصعوبات والعراقيل التي تحول دون وصول النموذج الجزائري إلى الأسواق الدولية. كما تنبع في هذا الإطار حتمية إنشاء المناطق الحرة الموجهة إلى تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد من المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية و تشجيع الصادرات و التوجه إلى تجمعات التصدير les consortiums d'exportations التي توفر العديد من المزايا لصالح المؤسسات المنضوية تحت هذا التجمع لا سيما ما يتعلق بتنمية الثقافة التصديرية وتحجيم مخاطر العملية التصديرية من خلال تحسين وسائل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق المستهدفة وتسهيل فرص الوصول إليها وتخفيض تكاليف التصدير في إطار تقاسم مختلف التكاليف الإدارية ونفقات النقل وأعباء التسويق وترويج المنتجات و رفع القدرات التفاوضية للمؤسسات مع الموزعين والزبائن[65]. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تبنت في إطار الإستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية (2010-2014) هدفا يتمثل في رفع طاقات التصدير السنوية من 120 مليون دولار قبل سنة 2010 إلى 1,2 مليار دولار سنة 2014، عبر إنشاء 5 مجمعات اقتصادية للتصدير، و إنشاء مركز فني لدعم المؤسسات وتحسين صورة المنتجات الزراعية الغذائية و وضع إجراءات تسهل وصولها إلى الأسواق الدولية و رفع التنسيق بين المتعاملين التجاريين المحليين والأجانب[66] غير انه لم يتم تجسيد إلا حوالي سبع تجمعات للتصدير في مختلف فروع الإنتاج الوطني (فرع الحبوب، البروتينات الحيوانية، فرع المشروبات، فرع العسل والتمور) وهو ما يعد جد ضعيف لمرافقة المؤسسات الجزائرية وتحفيزها على تنمية قدراتها التصديرية وتعزيز تواجدها في الأسواق الدولية ويتطلب ذلك دعما ومرافقة من طرف الدولة.

4-3-تفعيل صيغ التمويل الإسلامي لتعبئة الادخار الوطني

بالرغم من أهمية المدخرات العائلية كمصدر لتوفير الموارد المالية الحقيقية لتمويل البرامج الاستثمارية، إلا أن جزءا كبيرا من هذه الموارد المالية في الجزائر تظل خارج الدورة الاقتصادية نظرا لتحرج أصحابها من التعامل بنظام الفوائد، و عليه فان الرشادة الاقتصادية تقتضي تفعيل التعامل بصيغ التمويل الإسلامي التي تسمح بإتاحة الفرصة للمصارف الإسلامية لتعبئة هذه المدخرات وبذلك يتسنى لأصحابها استثمارها وفق نظام المشاركة في الأرباح والخسائر وبالتالي إدخالها في دائرة النشاط الاقتصادي والاستفادة منها في التنمية،

5- **إصلاح نظام دعم الطاقة**: بلغت تكلفة دعم الطاقة في الجزائر في سنة 2015 حوالي 14 %من الناتج المحلي الإجمالي، و هي تشكل تكلفة جد ضخمة بالنسبة للموازنة العامة، كما ان توزيع الدعم يتسم بعدم العدالة في معظمه، و تستفيد منه في اغلب الاحيان الطبقة الثرية من المجتمع على حساب الفقراء، حيث تنفق اغنى 20% من الاسر على منتجات الوقود المدعمة اكثر مما تنفقه أفقر 20 %من الأسر بمتوسط 6 إضعاف، إضافة إلى أن الدعم يشجع على الاستهلاك المفرط ويتسبب في احداث تشوهات اقتصادية وبيئية. لذا تنبع الحاجة الى ضرورة اصلاح دعم الطاقة وجعله اكثر عدالة مع خفض تكلفته من خلال التخفيض التدريجي للدعم المعمم واستبداله بنظام التحويلات النقدية الذي يوجه مباشرة وبدقة الى الاسر الفقيرة ذات الدخل الميسور[67]. وتكثيف الجهود المتعلقة بإصلاح ضريبة استهلاك هذه المنتجات بما يقلل من الفاقد الضريبي ويدعم الايرادات العامة ويزيل التشوهات السعرية أخذاً في الاعتبار تنافسية القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على هذه المشتقات.

خاتمة:

بينت الدراسة حجم الارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بأسعار النفط، باعتبار المصدر الوحيد للدخل و تمويل عملية التنمية الاقتصادية و هو ما جعله عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلب أسعاره، و التي تجلت من خلال الأثر السلبي لتراجع أسعار البترول منذ النصف الثاني من سنة 2014 على مختلف مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي ، حيث تم تسجيل:

-تراجع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي ؛

- عجز في ميزان المدفوعات و في أرصدة الموازنة العمومية؛

-تراجع احتياطيات الصرف الأجنبي و تآكل رصيد صندوق ضبط الإيرادات؛

-تأثير محدود في المدى القصير على الوضعية المالية والنقدية و ارتفاع معدل التضخم و البطالة.

كما أكدت الدراسة أن الهيكل الاقتصادي في الجزائر غير متوازن وفاقد للمرونة الكافية لتنويع الفعاليات الاقتصادية، فبالرغم من توفر العديد من مقومات تطوير السياحة إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي لا تتجاوز 3%وتعد الجزائر من اضعف الوجهات السياحية مقارنة بالكثير من الدول العربية، نظرا لضعف البنى التحتية وغياب الترويج للمناطق السياحية. كما يظل القطاع الزراعي ضعيفا ودوره جد هامشي في تحقيق الأمن الغذائي وفي تشكيلة الناتج المحلي، مع تسجيل ضعف وغياب كبير لاندماج الصناعة الجزائرية في سلاسل القيمة العالمية لضعف الصناعات التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي.

وأمام استمرار توقعات بقاء أسعار النفط دون مستوى 70 دولار للبرميل و لضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري وبعث النمو الاقتصادي فيه بشكل مستدام تنبع حتمية البحث عن بدائل جديدة لفك ارتباطه بتقلبات أسعار الطاقة الأحفورية في الأسواق الدولية، و تنويع قاعدته الإنتاجية و مصادر دخله و قاعدته التصديرية وتحقيق إقلاع اقتصادي قوي قائم على تثمين الإمكانيات المادية والمالية والبشرية المتاحة للاقتصاد الجزائري. و هو ما يتطلب إضافة إلى ما ذكر سابقا:

-لا يجب وضع التنويع الاقتصادي في الجزائر كهدف إنما يجب إيجاد الآليات من أجل الوصول إليه وذلك من خلال وضع سياسات للمساعدة على تحويل الاقتصاد والخروج من دائرة المورد الواحد، وذلك بالتركيز على إدارة التغيير.

-تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار ، لتسهيل فرص الاستثمار في مختلف المجالات وفروع النشاط الاقتصادي أمام القطاع العام والخاص المحلي و الأجنبي، بتذليل مختلف العراقيل البنكية والضريبية والجمركية وغيرها من العراقيل؛

-حوكمة صندوق ضبط الإيرادات لضمان استدامة مصادر التمويل، من خلال:

*إعادة النظر في الجانب القانوني للصندوق ؛

*زيادة درجة الشفافية على غرار ما هو في الكثير من الدول النفطية ؛

*تنويع مسارات استثمار الصندوق قطاعيا و جغرافيا؛

*تنويع مصادر إيرادات الصندوق بعيدا عن الجباية البترولية؛

-استدامة تطبيق المشاريع والبرامج التنموية المطبقة في القطاع الزراعي والصناعي والسياحي بعيدا عن موارد النفط وحوكمة أداء الانجاز، حتى لا تكون مجرد مشاريع ترقيعية مؤقتة؛ وهذا يعني بالضرورة، أن الثروة النفطية يجب الانتفاع منها مباشرة من قبل الدولة إلى حين تنويع الهيكل الاقتصادي وضمان استقراره.

-ترشيد استغلال مختلف مصادر الطاقة التقليدية، وتشجيع الاستثمار في الطاقات الجديدة النظيفة والصديقة للبيئة، لا سيما الطاقة الشمسية؛

-الاستثمار في العنصر البشري باعتبار العنصر الحقيقي القادر على إدارة عملية التنمية الاقتصادية و الموارد المتاحة للاقتصاد الجزائري بفعالية وكفاءة.

-توفير الحضانة القانونية و التشريعية التي تضمن مصالح الاقتصاد الجزائري و توفر لمؤسساته الحماية من الممارسات غير القانونية و تحفز على تطوير الاستثمارات المحلية و الأجنبية لا سيما ما يتعلق بقوانين المنافسة و الجودة و المواصفات ومعايير الإنتاج، على أن تتسم بالمرونة و الوضوح والشفافية؛

- التعرف على بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي و تشخيص عوامل قوتها و نجاحها ومحاولة الاستفادة منها.

المراجع و الهوامش:

[1] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد الحادي والثلاثون، 2014، ص.56

2 عبد الرزاق بن علي، نجوى راشدي، التنويع الاقتصادي، المفهوم، الأهمية والمحددات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، 03-04 نوفمبر 2016، ص.3

3 عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، عدد24 لسنة 2013، ص.7

4 شكوري سيدي احمد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر، جامعة تلمسان، 2012-2011، ص.63

5 موسى باهي و كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد5 ديسمبر 2016 ، ص. 135

6 دبيش احمد، بوقدوم مروة، التنويع الاقتصادي، مؤشراته، محدداته وعلاقته بالتنمية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، 03-04 نوفمبر 2016، ص.6

7 موسى باهي و كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار للتنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد5 ديسمبر 2016 ، ص. 136

8 ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2007-2006، ص.76

9 ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، خلال الفترة 16-17 فيفري 2014، ص.7-8

10 ضيف احمد، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر(1989-2012) أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2015، ص.196

11 منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، ملخص دراسة الافاق المستقبلية لمصادر الطاقة المختلفة في مزيج الطاقة العالمي حتى عام 2040، اكتوبر 2016،ص.7

12 IMF, 2017 article 4 consultation, press release ; staff report ; and statement by the executive director for Algeria, juin 2017, p.4

13 المصدر: الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، العدد7 يوليو/تموز 2016، ص.29

14 World bank group, economic transformation, MENA economic monitor, april2018, p47,48

15تقرير افاق الاقتصاد الاقليمي ص ن الدولي، اكتوبر 2017، ص. 2

16 افاق الاقتصاد العربي افريل 2017، ص. 22

17صندوق النقد العربي،"أفاق الاقتصاد العربي"،2017، ص70-72.

18 صندوق النقد الدولي، مستجدات افاق الاقتصاد الاقليمي، ، ماي 2017، ص.2

19البنك الدولي، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، اقتصاديات اعادة الاعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، افريل 2017

20 Synthèse sur les développements monétaires et financiers en 2015 et les tendances de l'exercice 2016 en contexte de persistance du choc externe, intervention du gouverneur de la banque d'Algérie , devant le conseil de la nation , avril 2017 , p.5

21بنك الجزائر، التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة2017، ص.4

22 consultation de 2016 au titre de l'article 4, communiqué de presse ; rapport des services du FMI, mai 2016, p.5

23بنك الجزائر: مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، امام مجلس الامة، افريل 2017 ، ص.11

24تقرير بنك الجزائر، 2015، ص. 85

25تقرير بنك الجزائر 2015، ص. 77

26 IMF, 2017 article 4 consultation, press release ; staff report ; and statement by the executive director for Algeria, juin 2017

27صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، سبتمبر 2017، ص.23

28صندوق النقد العربي: تقرير آفاق الاقتصاد العربي، افريل 2017، ص.58

[29] Hervé LOHOUES, Tarik BENBAHMED rapport annual africaneconmicoutlook,2017,algerie, page08

30 Synthèse sur les développements monétaires et financiers en 2015 et les tendances de l'exercice 2016 en contexte de persistance du choc externe, intervention du gouverneur de la banque d'Algérie , devant le conseil de la nation , avril 2017 , p.4

31 Ministère des finance, direction générale des douane , statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, période : année 2016 , p.6

32 IMF, 2017 article 4 consultation, press release ; staff report ; and statement by the executive director for Algeria, juin 2017, p.5

33صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، سبتمبر 2017، ص.22

34بنك الجزائر، التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة2017، ص.3

35 Décret exécutif n□□18-02 du 19 Rabie Ethani 1439 correspondant au 7 janvier 2018 portant désignation des marchandises soumises au régime de restrictions à l'importation.

[36]بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص9.

37 IMF, 2017 article 4 consultation, press release ; staff report ; and statement by the executive director for Algeria, juin 2017, p.5

[38]عبد الله ياسين ونفاح زكرياء، تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له-مخاطر وحلول-، جامعة لمدية، الجزائر، 2015، ص14

39 IMF, 2017 article 4 consultation, press release ; staff report ; and statement by the executive director for Algeria, juin 2017, p.9

40 consultation de 2016 au titre de l'article 4, communiqué de presse ; rapport des services du FMI, mai 2016, p.7

41صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، افريل 2017، 42

42التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل السابع، 2017، ص.13

43محافظ بنك الجزائر،"التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظروف استمرارا الصدمة الخارجية "، مداخلة في أفريل 2017، ص 16-19.

44بنك الجزائر، التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة2017، ص.7

45بنك الجزائر، التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة2017، ص.8

46التقرير الاق العربي الموحد، الفصل السابع ،2017، ص. 202 و الملاحق ، ص.490

47صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الثاني، 2017، ص. 18

48المصدر: صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الثاني، 2017، ص.18

49 Ministère des finances, le nouveau modèle de croissance (synthèse), juillet 2016, p.

50 Le nouveau modèle de croissance .Ministère des finances, juillet 2016.p11

51 Le nouveau modèle de croissance .Ministère des finance.juillet 2016.p11.

[52] Objectif de développement des filières stratégique de l'agriculture, MADRP 2016, p02

53 www.algerie-eco.com/2017/03/15/secteur-industriel-ne-represente-5-pib-10-entreprises-activent-traitance/

54 Ministère des finance, le nouveau modèle de croissance(synthese) , juillet 2016, p.12

[55] Ministère des finance, le nouveau modèle de croissance(synthese) , juillet 2016, p. 14

56 World Economic forum, the travel and tourism competiveness report 2017, p.80

57سعيداني رشيد، اهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الثالث، العدد2 ، جوان 2017، ص.15

58Nation unis, commission économique pour l'Afrique , Promotion des chaînes de valeur régionales en Afrique du Nord, Addis-Abeba, Éthiopie, 2016, p.5

59 صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر 2017 ، ص. 7

60 Nation unis, commission économique pour l'Afrique , Promotion des chaînes de valeur régionales en Afrique du Nord, Addis-Abeba, Éthiopie, 2016, p.27.

61 Nation unis, commission économique pour l'Afrique , Promotion des chaînes de valeur régionales en Afrique du Nord, Addis-Abeba, Éthiopie, 2016, p.28.

62تقرير وزارة الطاقة والمناجم "الجزائر تتجه إلى الطاقة المتجددة لمواجهة تبعية النفط"، فيفري 2016 على الموقع الالكتروني التالي: aa.com.tr تاريخ الاطلاع على الموقع: 2017/05/06.

63 IMF, 2017 article 4 consultation, press release ; staff report ; and statement by the executive director for Algeria, juin 2017, p.

64طارق قندوز،قاسمي السعيد،" تحديات ورهانات إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات"،مداخلة في جامعة مسيلة، الجزائر، 2010 ،ص 01

65ايت بن اعمر الهام ، تجمعات التصدير آلية لترقية الصادرات خارج المحروقات، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 32-2015 ، جامعة الجزائر3، ص.135

66 stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires, document de référence, ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, mars 2010, p.

67نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، فحص سلامة الاقتصاد، الجزائر يسعى لتنويع وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية، 19 ماي 2016 ،ص.3